التعريف بأهم مصادر التأليف في علم التصريف

عبدالله صالح بابعير*

الملخَّص

نشأ علمُ الصرف ، أو التصريف مسائلَ متفرِّقةً في كتب النحو العامَّة ، وبخاصَّة كتابُ سيبويه الذي اشتمل على أكثر موضوعات الصرف ومسائله ، لكن لم تكتمل فيه تلك المسائلُ تصنيفًا وترتيبًا وتبويبًا . وقد توالت بعد سيبويه المصنَّفاتُ التي تناولَتْ موضوعات التصريف ومسائله وأحكامه وأمثلته ، وقد جرى في البحث توزيع هذه المصنَّفات على ثلاثة أنواع :

1 ــ كتب النحو العامة ، كالمقتضب للمبرد، والمفصل للزمخشري، وارتشاف الضرَب لأبي حيان

2 ــ كتب الصرف المختصة ، كتصريف المازني وشرح ابن جني عليه ، وشافية ابن الحاجب وشرح الرضي عليها ، والممتع في التصريف لابن عصفور

3 ــ كتبُ اللغةِ العامةُ ، كالخصائص لابن جني ، والمزهر للسيوطي

وفي مجرى تطور التأليف في هذا العلم جري تهذيبُ أحكامه ، وتنسيقُ أبوابه ، وترتيبُ مسائله بطرائق شتَّى ، بحسب منهج المؤلف والغرض من وضع كتابه ، وكذلك عرضُ موادِّه بصُنوفٍ من الاحتجاج والاستشهاد والتعليل والتفسير .

كان سيبويه الرائدَ في تأليف موضوعات الصرف ومسائله التي جاءت صِنْوًا لموضوعات النحو والإعراب ، ثم جاء المازني ليُفْرِدَ موضوعات هذا العلم بمؤلَّف مختصٍّ بها ، شرحه ابنُ جني في المنصف شرحًا وافيًا جعله في طليعة مصادر هذا العلم .

ثم أخذت مباحث هذا العلم شكلاً أكثر تطوُّرًا على يد ابن الحاجب في (الشافية) ثم جاء الرضيُّ في شرحه لها ليهذب موضوعات الصرف ويجمع ما تفرق من مسائله ، ثم جاء أبو حيان بارتشاف الضرَب الذي ابتدع فيه منهجًا جديدًا في التبويب والترتيب لم يسبقه أحدٌ إليه من قبل ، تناول فيه مباحث الأصوات أولاً ، ثم الصرف ، ثم النحو ، بحسب ما تقتضيه مستويات الدرس اللغوي عند المحدثين ، وأخيرًا جاء السيوطي بكتابه (همع الهوامع) لتأخذ مباحث الصرف فيه شكلها الأخير من حيث الترتيب والتنسيق والشمول والإحاطة ، مع خاتمة في الخط استوحاها من شافية ابن الحاجب وشرح الرضي عليها .

أما كتب اللغة العامة ، كالخصائص والمزهر ، فقد كان لها سماتها الخاصة في عرض مسائل التصريف وأمثلته ، وشرحها وتعليلها ، إذْ جاء عرض هذه المسائل والأمثلة في مَعْرِض تناول الخصائص العامة للغة العربية .

مقدمة :

علمُ التصريف هو أشرفُ شَطْرَيِ العربية وأغمضُهُما ، كما يقول ابن عصفور في خطبة ممتعه في التصريف ، وهو علمٌ عويصٌ ، كما وصفه ابنُ جني في منصفه ؛ لذا كانت موضوعاتُه ومسائلُه تُبْحَثُ غالبًا مُلحَقَةً بموضوعات النحو في المصادر النحوية الرئيسة ، ابتداءً من كتاب سيبويه . ومع اتساع حركة التأليف في العلوم اللغوية استقلَّت بعض المؤلَّفات بمباحث التصريف . وعلى الرغم من استقلال بعض المؤلَّفات بمباحث التصريف ظلت مصادرُ الدرس النحوي حتى القرن العاشر للهجرة ، الذي توقَّف البحثُ عند مصادره ، تتناول مباحث النحو والتصريف معًا ، وسببُ ذلك يعود إلى أن النحويين ظلُّوا يَعُدُّون التصريف قسمًا من النحو . والتطور الذي ظهر في مناهج هؤلاء النحويين في بحث مسائل التصريف ، على مَرِّ هذه

* أستاذ بقسم اللغة العربية ــ كلية الآداب ــ جامعة حضرموت

القرون المتوالية ، كان يجري على مستوى ترتيب المسائل الصرفية ، وتبويبها ، وتنسيقها ، والاحتجاج لها .

وقد انقسمت المصادر المشتملة على مباحث التصريف على ثلاثة أقسام : كتبِ النحو العامةِ ، وكتبِ اللغة العامة ، وكتبِ التصريف المختصة . وقد كان كتاب سيبويه أولَ كتابٍ في النحو يصلنا مشتملاً على مباحث النحو والتصريف معًا ، ولم يُهْمِلْ سيبويه شيئًا من مباحث التصريف ، بل إن مَنْ وضعَ في علم التصريف مؤلَّفًا مختصًّا به لم يستوفِ في الغالب كلَّ مباحث التصريف التي اشتملت عليها كتبُ النحو العامة ككتاب سيبويه .

وقد ظلَّ التأليفُ في مباحث النحو والتصريف معًا مستمرًّا بعد ظهور المصنَّفات التصريفية المستقلَّة، حتى القرن العاشر للهجرة، بل إن بعض النحويين وضعوا في النوعينِ مصنَّفاتٍ مستقلَّة، فابن جني وضع في التصريف كتابيه (المُلوكي) و(المنصف في شرح تصريف المازني)، في حين وضع في النحو كتابَه الشهير (اللُّمَع)، ووضع في المباحث اللغوية العامة كتابه الأشهر (الخصائص) . وأبو حيان الأندلسي وضع كتابه(ارتشاف الضرب) في مباحث النحو والتصريف، وفي التصريف كتابه (المُبدِع) الذي لخَّصَ فيه كتاب (المُمتِع في التصريف) لابن عصفور . وفعل مثلَ ذلك السيوطي وغيرُه من النحويين .

ولأن استقلاليَّةَ مباحث التصريف عن مباحث النحو لم تكن نهائيةً ، ولأن هذه الدراسة تُعنَى بالتعريف بنشأة التأليف في هذا العلم وملامح تطوره ، اتخذتُ المنهجَ التاريخيَّ أساسًا لتناول هذه المصادر التي سيجري التعريفُ بها . لذا مهدتُ لهذه الدراسة بتوطئة ذكرتُ فيها معنى التصريف، وتطورَ مفهومه، ومراحلَ التأليف فيه، ثم جاءت هذه الدراسةُ التي استعرضتُ فيها اثنَيْ عشر مصنَّفًا، ابتداءً من كتاب سيبويه (ت 180 هـ) وانتهاءً بالمُزهر للسيوطي (ت 911 هـ) . وقد تنوَّعَتْ هذه المصادر بين كتب النحو العامة، وكتب اللغة العامة، وكتب التصريف المختصة . وقد رتَّبتُها زمنيًّا حتى أقف على مستوى التطور في التصنيف والتقسيم والتبويب والمعالجة، والاحتجاج والتخريج والتفسير لمسائل التصريف المختلفة .

ولم أقُم بالفصل بين كتب النحو العامة وكتب التصريف المختصة ؛ لأن كتب التصريف المختصة هي جزءٌ من كتب النحو العامة ، قام فيها مؤلِّفوها باستخلاص مباحث التصريف من تلك العامَّة، وجَعْلِها في مصنَّفات مستقلة، بل إن بعض كتب النحو العامة ينقسم على قسمينِ : قسمٍ لمباحث الإعراب، وقسمٍ لمباحث التصريف، فترى أن كلاًّ منهما كتابٌ مستقلٌّ ، مع أنهما قسمانِ لمصنَّف واحد ، كما في (الإيضاح العضدي) أو (الإيضاح والتكملة) لأبي علي الفارسي .

توطئة (التصريف : معناه ، نشأته وتطوَّره) :

التصريف في اللغة هو ردُّ الشيء عن وجهه إلى وجهٍ آخَرَ[1] ومنه تَصْرِيفُ الرِّياحِ ، أيْ صَرْفُها من جهةٍ إلى أخرى ، أي جعلُها جَنُوبًا وشَمالاً وصَبًا ودَبُورًا ، قال تعالى : ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾[2] .

وأقدم نصٍّ وصل إلينا مذكورًا فيه (التصريف) هو قولُ سيبويه : ((هذا بابُ ما بَنَتِ العربُ من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة ، ما قِيْسَ من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يَجِئْ في كلامهم إلاَّ نظيرُه من غير بابه ، وهو الذي يسميه النحويون التصريفَ والفعلَ))[3] فسيبويه يذهب بلفظ التصريف إلى ما عُرِفَ عند مَنْ أتى بعده بمسائل التمرين . وبعد سيبويه اتجه مفهوم هذا اللفظ للدلالة على معنيينِ ، أحدُهما عَمَلِيٌّ ، والآخَرُ عِلْمِيٌّ : فالمفهوم العَمَلِيُّ لهذا اللفظ يُطلَقُ عليه (التصريف)، وهو صرفُ اللفظ الواحد إلى أوجُهٍ متعدِّدة ؛ للدلالة على معانٍ مختلفة ، كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل، ونحو ذلك . أمَّا المفهوم العِلْمِيُّ لهذا اللفظ فيُطلَقُ عليه (الصَّرْف) ، الذي يُقصَد به العلمُ بأصولٍ تُعْرَفُ بها أحوالُ أبنِيَةِ الكلمة ، التي ليست بإعرابٍ ولا بِناء[4].

وقد اختلف الدارسون في نشأة هذا العلم ، مستندين إلى روايات مختلفة جاءت لتأييد هذا الرأي أو ذاك[5] ويمكننا تقسيم هذه النشأة على طورين رئيسينِ :

الطور الأول : التصريف قبل سيبويه :

لا نعلم على وجه اليقين شيئًا ذا أهمية عن تاريخ هذا العلم قبل سيبويه ، ولم يصلْنا مصنَّفٌ قبل سيبويه يحمل شيئًا من جهود علماء العربية في وضع اللَّبِنات الأولى لهذا العلم في هذا الطور . والقولُ في إرهاصات النشأة في هذا الطور جاء مستندًا إلى بعض الروايات والأخبار المتفرقة ، وإلى بعض الافتراضات المحضة :

1 ــ ذهب أحمد بن فارس ، في مَعْرِضِ مذهبه القاضي بالتوقيف في نشأة اللغة ، إلى أن اللغة العربية وعلومها هي توقيفٌ من الله تعالى . فإذا كانت الروايات قد تواترت بأن أبا الأسود الدؤلي هو أول مَنْ وضع علمَ العربية ، وأن الخليل بن أحمد هو أول مَنْ تكلَّم في العَروض ، فإن هذين العلمينِ كانا قديمينِ ، وأتَتْ عليهما الأيام ، ثم جدَّدَهما هذان الإمامانِ[6].

2 ــ ذهب آخرون إلى أن الإمام علي بن أبي طالب ﷺ وأبا الأسود الدؤلي هما اللذان وضعا أصول (علم العربية) بما في ذلك أصول علم التصريف ، ويستندون في ذلك إلى رواية مشهورة ذُكِرَتْ في عدد من مصادر التراجم ، وفيها أن أبا الأسود دخل على أمير المؤمنين علي ﷺ فرآه مُطْرِقًا مُفَكِّرًا ، فقال له : فِيْمَ تُفكِّرُ يا أميرَ المؤمنين ؟ قال : إني سمعتُ ببلدكم هذا لحنًا ، فأردتُ أن أصنع كتابًا في أصول العربية ، ثم ألقى على أبي الأسود صحيفةً فيها بعضُ أصول هذا العلم ، ثم جعل أبو الأسود يجمعُ من هذه الأصول أشياء أخرى ، ويعرضُها على الإمام ، فيستحسِنُها ، ويطلب منه أن ينحُوَ هذا النحوَ ، أي يسير عليه[7] وقد ذكر القفطيُّ أنه رأى بمصرَ في أيدي الورَّاقين جزءًا من أبوابٍ في النحو ، يُجْمِعُون على أنها مُقدِّمةُ الإمام علي ﷺ التي أخذها عنه أبو الأسود[8] ومن قبلِه وقف ابنُ النديم على نسخة خطِّيَّةٍ عتيقةٍ في أربع ورقات ، عنوانها : ((هذه فيها كلامٌ في الفاعل والمفعول عن أبي الأسود الدؤلي ، رحمةُ الله عليه ، بخط يحيى بن يَعْمُرَ))[9].

وقد استحسن فخر الدين قباوة هذا المذهبَ ، ورآه أفضلَ المذاهب ، وأكثرَها قبولاً ، وذلك بعد مناقشته المذهبَ الثالثَ الذي سيأتي ذكرُه[10] .

3 ــ ذهب كثيرون إلى أن واضعَ علم الصرف أو التصريف ، وواضعَ أصوله هو مُعاذُ بنُ مُسْلِم الهَرَّاء (ت 187 هـ) وقد انعقد اتفاق أكثر السلف من علمائنا على هذا المذهب. يقول السيوطي: ((واتفقوا على أن معاذًا الهرَّاءَ أولُ مَنْ وضع التصريفَ))[11] مستندين إلى حادثة للهرَّاء مع أبي مسلم ، مؤدِّب عبد الملك بن مروان ، إذْ دخل أبو مسلم على مُعاذ الهرَّاء وهو يُناظر رجلاً في بعض مسائل التصريف ، وكان أبو مسلم قد نظر في النحو ، ولم يكن له في التصريف نظرٌ، فلما سمع أبو مسلم هذا الكلام أنكرَه ، وانصرف وهو يقول في النحويين:

قد كان أَخْذُهُمُ في النَّحْوِ يُعْجِبُنِي
حَتَّى تَعاطَوْا كَلامَ الزِّنْجِ والرُّومِ
لَمَّا سَمِعْتُ كَلامًا لَسْتُ أَفْهَمُهُ
كَأَنَّهُ زَجَلُ الغِرْبانِ وَالبُوْمِ
تَرَكْتُ نَحْوَهُمُ وَاللهُ يَعْصِمُنِي
مِنَ التَّقَحُّمِ في هَذِي الجَراثِيْمِ[12]

وقال السيوطيُّ بعد هذه الأبيات : ((ومن هنا لَمَحْتُ أن أول مَنْ وضع الصرفَ مُعاذٌ هذا))[13]

ويبدو أن الاختلاف بين أصحاب الرأيين الثاني والثالث مردُّه إلى اختلاف نظرتهم إلى مدلول هذا العلم :

أ : مَنْ نظر إليه بوصفه علمًا بالأصول والقواعد التي تُعْرَف بها أحوالُ أبنية الكلمة التي ليست بإعراب، وهو الجانب العِلْمي لمفهوم هذا العلم، ذهب إلى القول بأن الإمام عليًّا ﷺ وأبا الأسود هما واضِعا هذا العلم

ب : ومَنْ نظر إليه بوصفه تحويلاً للأصل الواحد إلى استعمالات مختلفة لمعانٍ مقصودة ، وهو الجانب العَمَلي لمفهوم هذا العلم الذي تندرج تحته مسائلُ التصريف ، ذهب إلى القول بأن معاذًا الهرَّاء هو واضع هذا العلم وأيًّا كانت هذه الآراء وتلك الأخبار ، فالبدايات التأصيلية المنسوبة إلى الإمام علي وأبي الأسود لم يصلنا شيءٌ منها ، كما لم يصلنا شيء من المصنَّفات التي وُضِعَتْ قبل كتاب سيبويه في علم النحو عامَّةً ، كمصنَّفات عيسى ابن عمر التي اشتهر منها كتاباه (الإكمال ، والجامع)، ولا المصنَّفات التي قيل إنها وُضِعَتْ في علم التصريف، وهي منسوبة إلى ابن كيسان (ت 320 هـ) والمكتيمي[14] وغيرهما[15] كما أن الأمثلة التصريفية (مسائل التمرين) التي كان الهرَّاءُ يناظر بها غيرَه ليست أصلاً للتصريف ، ولا قواعدَ له ، وتكلُّمُه في هذه المسائل لا يعني بالضرورة أنه واضعُ هذا العلم ، أو واضعُ أصوله ومسائله[16].

فكلُّ الجهود التصريفية ، وكذا النحويةُ ، التي سبقت كتابَ سيبويه لم يصلنا شيءٌ منها ، ولا يعني هذا عدمَ هذه الجهود ، أو أنَّ سيبويه هو مبتدِعُ التصنيف والتقعيد لمسائل النحو والصوف وأصولهما. فكتابُ سيبويه يمثل مرحلةً متقدِّمةً على ما سبقها في التقعيد والتأصيل النحوي والصرفي ، ولكنْ لم يبقَ لنا من تلك الجهود التي سبقتْ سيبويه سوى ما نقله سيبويه نفسُه من مسائل وقواعد نحوية وتصريفية عن شيخه

الخليل، وغيره من علماء العربية المتقدمين ، كـأبي زيد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وغيرهم ، فليس غريبًا إذن أن يذكر ابنُ النديم أنه قرأ بخط أبي العباس ثعلبٍ : ((اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون عالمًا ، منهم سيبويه ، والأصول والمسائلُ للخليل))[17]

الطور الثاني : التصريف منذ سيبويه :

يُعَدُّ كتابُ سيبويه أولَ مصنَّفٍ في العربية حوى كثيرًا من مسائل التصريف وموضوعاته ، مبوَّبَةً ومُنَسَّقَةً ، حافلةً بالكثير من الأدلة العقلية والنقلية ، مشتملةً على الكثير من الشواهد ، ومذاهب العلماء قبل سيبويه ، وإنْ كان ترتيبُ سيبويه وتبويبه لها مختلفًا عمَّا فعله المتأخرون . وبالنظر في (الكتاب) يظهر لنا نشوءُ علم الصرف أو التصريف ، صِنْوًا لعلم النحو ، أو جزءًا منه ((فقد نشأ العِلْمانِ معًا ضمن الدراسات اللغوية منذ أواخر العهد الراشدي ، وكان يُطلَق على مجموع هذه العلوم آنذاك اسمَ العربية ، أو النحو ، أو اللغة ، أو العِلْم))[18] بل إن (التصريف) قسمٌ من أقسام (النحو) عند الفارسي الذي يقول : ((النحو علمٌ بالمقاييس المُستَنْبَطَة من استقراء كلام العرب ، وهو ينقسم قسمين : أحدُهما تغييرٌ يَلحَقُ أواخرَ الكَلِم ، والآخَرُ تغييرٌ يَلحَقُ ذَواتِ الكَلِم وأَنْفُسَها))[19] .

ومع اتِّساع حركة التأليف في علوم العربية، وكَثْرة المصنَّفات، وتعدُّد مذاهب النحويين وآرائهم، وبخاصَّةٍ بعد انتقال مركز الخلافة العباسية إلى بغداد، وانتقال نحويِّي البصرة والكوفة إليها، وظهور اتجاهاتٍ وتيَّاراتٍ فكريَّةٍ أثَّرَتْ في مناهج النحويين ونظَراتِهم في مسائل اللغة والنحو ، ظهرَتْ ملامحُ التخصص والتفريع في العلوم اللغوية فاختَصَّتْ بعضُ المؤلَّفات بمباحثَ مستقلة ، نحويةً كانت أم صرفيَّة . والباحثُ في كتب تراجم النحويين يقف على أسماء عشرات الكتب والرسائل الصغيرة التي اختَصَّتْ بمباحثِ التصريف ومسائله ، كلِّها أو بعضِها ، ولكنَّ كثيرًا من هذه الكتب والرسائل لم يصل إلينا .

وأول كتابٍ وصل إلينا وقد اختصَّت موضوعاتُه بعلم التصريف هو كتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني (ت 249 هـ) يقول صاحب (مفتاح السعادة) : ((اعلم أن أول مَنْ دَوَّنَ علمَ الصرف أبو عثمان بَكْر بن حبيب المازني، وكان قبل ذلك مندرجًا في علم النحو))[20] ولا يعني ذلك أن المازني هو مبتدع التأليف في هذا العلم ، فقد سبقه علماء كثيرون كتبوا رسائلَ في بعض مسائل التصريف: كالوقف والابتداء، والتصغير، والاشتقاق، والهَمْز، والمذكر والمؤنث، وفَعَلَ وأَفْعَلَ، والمقصور والممدود، وغير ذلك . ولكنَّ هذه الرسائل اختصَّ كلٌّ منها بموضوعٍ مفرَد من موضوعات هذا العلم، ولم يصل أصحابُها إلى مستوى فِعْل المازني في لَمِّ شَتات ما تفرَّقَ، وفَصْل موضوعات هذا العلم عن موضوعات علم النحو، فجاءَ كتابُه مشتملاً على أكثر مباحث هذا العلم ومسائله ، فهو إذن رائد التأليف في علم التصريف ، وليس واضعَ هذا العلم . وليس الأمر كما ذهب إليه فخر الدين قباوة الذي قال: ((أما الذين جعلوا المازنيَّ رائدَ هذه المرحلة فكأنهم لم يقفوا على ذِكْر

كتب التصريف للأخفش والأحمر والفراء الذين عاصروا سيبويه ، وكأنهم أيضًا لم يسمعوا بالكتب التي صنَّفَها أسلافُ المازني ومُعاصروه في الموضوعات اللغوية والصرفية))[21] .

وتَبِعَ المازنيَّ نحاةٌ آخَرون في وضع مصنَّفاتٍ مختصَّة بمباحث التصريف ، كأبي علي الفارسي (ت 377 هـ) في (التكملة) ، وابن جني (ت 392 هـ) في (التصريف الملوكي) وكذا شرحُه لكتاب التصريف للمازني ، والقاسم بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع للهجرة) في كتابه (دقائق التصريف) ، وعبد القاهر الجرجاني(ت 471 هـ) في كتابه (المفتاح في الصرف) ، وابن الحاجب (ت 646 هـ) في كتابه (الشافية) ، وابن عصفور الإشبيلي (ت 669 هـ) في كتابه (الممتع في التصريف) ، ورضي الدين الإستراباذي (ت 686 هـ) في شرحه لشافية ابن الحاجب الذي يُعَدُّ من أكبر المصنَّفات الصرفية وأشملها لمباحث العلم ومسائله ، وبدر الدين العيني (ت 855 هـ) في كتابه (شرح المراح في التصريف) .

ولكنَّ استقلالَ مسائل هذا العلم بمصنَّفاتٍ خاصَّة لم يُلْغِ نظرةَ النحويين الأولى إلى مباحث هذا العلم ومسائله بوصفها جزءًا من مباحث علم النحو ومسائله ، وقد ذكرنا آنفًا رأي أبي علي الفارسي في جَعْل مسائل الصرف جزءًا من النحو ، بل إن الرضيَّ يصرِّح بإجماع النحويين على هذا ، فيقول : ((واعلم أن التصريف جزءٌ من أجزاء النحو ، بِلا خِلاف من أهل الصناعة))[22] لذا استمرَّ التأليف في علم النحو، بجعل مسائل التصريف جزءًا منه، بعد أن ظهرت المصنَّفات الصرفية المستقلَّة التي ذكرناها آنفًا ، فيأتي بعد المازني (رائدِ التأليف الصرفي المستقل) المبردُ (ت 285 هـ) في كتابه (المقتضب) ، وابن السراج (316 هـ) في كتابه (الأصول في النحو) ، ثم الزمخشريُّ (ت 538 هـ) في كتابه (المفصَّل) ، وشروحُه معلومةٌ عند دارسي العربية ، وكذلك ابنُ مالك (672 هـ) الذي وضع ألفيَّتَه المشهورة التي ابتدأها بمباحث النحو وختمها بمباحث التصريف ، وشروح الألفية غنيَّةٌ عن البيان ، ووضع كذلك كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، وشروح التسهيل غنيَّةٌ عن البيان أيضًا ، كما وضع أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) كتابه (ارتشاف الضَّرَب من لسان العَرَب) وجلالُ الدين السيوطي (ت 911 هـ) كتابَه (همع الهوامع) على النحو نفسِه .

إذن سارَ التأليفُ في مسائل الصرف ومباحثه منذ سيبويه حتى القرن العاشر للهجرة ، بل حتَّى عصرنا الذي نحنُ فيه ، على طريقتين : الأولى تُجْعَلُ فيها مباحثُ الصرف جزءًا من مباحث النحو الذي هو (علمُ العربية) ، وقد كان سيبويهِ رائدَ التأليف على هذا النحو ، والأخرى استقلَّتْ فيها مباحثُ الصرف بمصنَّفات مستقلَّة ، وقد كان المازنيُّ رائدَ هذا الميدان ، كما ذكرنا آنفًا .

وثَمَّةَ طريقةٌ ثالثةٌ تُنُوولَتْ فيها بعضُ مباحث التصريف ومسائله في كتب اللغة العامة ، التي تبحثُ في خصائص اللغة العربية وعُلومها ، ومن

أهم هذه الكتب (الخصائص) لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) و (المُزهِر في علوم اللغة وأنواعها) لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)

وإذا كان التأليف في مباحث التصريف قد سار على النحو المذكور آنفًا فسيكون تعريفي ببعض مصادر هذا العلم مرتَّبًا بحسب التسلسل الزمني لهذه المصادر ، سواءٌ أكانت من كتب النحو العامة ، أم كانت من كتب التصريف المختصة ، أم كانت من كتب اللغة العامة ؛ للوقوف على نشأة هذا العلم ومدى التطور الذي حصل في تناول موضوعاته، ترتيبًا وتبويبًا وتمثيلاً واستشهادًا وإحاطةً بآراء العلماء ومذاهبهم .

والمصنَّفات النحوية واللغوية العامة ، والتصريفية الخاصَّة ، كثيرةٌ ومعلومةٌ عند دارسي العربية المختصين ، يُمثِّلُ بعضُها منعطَفاتٍ أساسيَّةً في طريق تطوُّر مناهج التأليف في علم التصريف ، ومعظمُها كان أصحابُه مُقتَفينَ آثارَ مَنْ سبقَهم ، ولأن كتابَ سيبويه هو أول مصنَّفٍ يصلُنا في علم النحو العام مشتملاً على مباحث الإعراب والتصريف ، ولأنه كان إمامَ النحويين الذين أتَوْا من بعده، مشرقيِّينَ ومغربيِّينَ، فسيكون الحديث عنه وعن منهجه وترتيب موضوعاته الصرفية وتبويبها بدايةَ الانطلاق نحو التعريف بأهم مصادر التصريف في تراثنا اللغوي ، وسأضربُ صفحًا عن بقية المصادر التي كانت صدًى لِما قبلَها ، والتي وصفت خديجة الحديثي مصنِّفيها بأنهم كانوا عِيالاً على مَنْ سبقَهم في المادة الصرفية ، وفي طريقة البحث[23].

أولاً : كتاب سيبويه (ت 180 هـ) :

سبقت الإشارةُ إلى كتاب سيبويه بوصفِه أولَ مصنَّفٍ نحويٍّ يصل إلينا مشتملاً على مباحث الإعراب والتصريف ، وليس الكتاب مختصًّا بالإعراب والتصريف فحسب فقد نَبَّهَ على مَقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، فهو كتاب في النحو والتصريف والأصوات والمعاني والبيان .

ولمَّا كان (الكتاب) المصدر الأول لمسائل التصريف سأعرض بإيجاز شديد موضوعاتِ التصريف التي اشتمل عليها الكتاب، على وَفْق ترتيبها الذي وردت عليه فيه ، حتى أصل إلى الملحوظات المطروحة على مادة الكتاب وتبويبه ومنهجه وأسلوب عرضه :

1 ــ التثنية والجمع : جاء الحديث عنها في أحد عشر بابًا (3 / 389 ــ 411)

2 ــ التصغير (التحقير) : جاء في ثمانية وثلاثين بابًا (3 / 415 ــ 496)

3 ــ نونا التوكيد : هذا الموضوع مباحثُه مشتركة بين الإعراب والتصريف ، وقد بدأ سيبويه بالمباحث الإعرابية (النحوية) كعادته في الكتاب بتقديم مباحث النحو على مباحث التصريف ، وقد بدأت مباحثُ التصريف لهذا الموضوع من الباب الذي عقده بعنوان (هذا باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة : 3 / 518) وقد جاءت مسائل نونَيِ التوكيد في خمسة أبواب (3 / 518 ــ 529) .

4 ــ الفعل المضعَّف (نحو رَدَّ ومَدَّ) : تحدث سيبويه عن اختلاف العرب ولغاتهم المختلفة في استعماله في بابين فقط (3 / 529 ــ 535) .

5 ــ المقصور والممدود[24] : جاء في باب واحد فقط (3 / 536 ــ 541) .

6 ــ الهَمْز : جاء في باب واحد (3 / 541 ــ 556) تحدث فيه عن الهمز واستعمالاته ، وما يطرأ عليه من تغيير بالتخفيف والبدل .

7 ــ جموع التكسير : عاد سيبويه مرةً أخرى للحديث في جموع التكسير وأوزانها المختلفة ، وأمثلتها الواردة عن العرب في ستة عشر بابًا (3 / 567 ــ 650) خصَّ منها بابًا واحدًا للحديث في جَمْع الجَمْع (3 / 618 ــ 620) وكان قد تحدث من قبلُ في جموع التكسير مع حديثه في الجمع السالم والتثنية ، في ابتداء موضوعات التصريف .

8 ــ أبنية الأفعال : تحدث سيبويه في أربعة وأربعين بابًا في أبنية الأفعال ، ثلاثيَّةً وغيرَ ثلاثيَّةٍ ، وما يطرأ عليها وعلى مصادرها من صنوف التغيير بالإعلال والإبدال (4 / 5 ــ 116) .

9 ــ مباحث تصريفية عامة : هذه المباحث تختص بالتغيير الحادث في الأسماء والأفعال ، غيرَ مختصٍّ بتغيير أبنيتها، وتُمثِّله ظواهرُ لغويةٌ تصريفيةٌ تحدث فيها سيبويه وفي أحكامها ولغات العرب فيها ، ونماذجها من القرآن والشعر وكلام مَنْ يُوثَق بعربيَّته . وقد جاء الحديث فيها في ثمانية وعشرين بابًا شملت الموضوعات الآتية :

9 / 1 : الإمالة (4 / 117 ــ 144)

9 / 2 : الابتداء (مواضع زيادة همزة الوصل وأحكامها) : (4 / 144 ــ 152)

9 / 3 : التقاء الساكنين (4 / 152 ــ 159)

9 / 4 : الوَقْف : بأنواعه ولغاته ، تحدث في أثنائه عن الروم والإشمام (4 / 159 ــ 202) .

10 ــ مباحث أبنية الكلمات العربية : تناول فيها سيبويه ما يأتي :

10 / 1 : عِدَّة الحروف التي تكونُ عليها الكَلِم (4 / 216 ــ 235)

10 / 2 : الحروف الزائدة في بِنْيَة الكلمة العربية (4 / 235 ــ 237)

10 / 3 : حروف الإبدال من غير إدغام (4 / 237 ــ 242)

وقد جعل سيبويه هذه الأبواب الثلاثة مدخلاً للحديث في (أبنية الأسماء والأفعال والصفات) في العربية ، وهو ما سَمَّاه النحويون ، كما نقل سيبويه عنهم ، التصريفَ والفعل ، وقد جاءت مباحث هذه الأبنية في ثمانية وأربعين بابًا (4 / 242 ــ 417)

10 / 4 : أبنية الكلمات التي بها تضعيف : خصَّها سيبويه بستة أبواب (4 / 417 ــ 431)

11 ــ المباحث الصوتية : وهي المباحث التي جعلها سيبويه أساسًا لدراسة كثير من المباحث التصريفية كالإعلال والإبدال، وقد جعل سيبويه الحديثَ في هذه المباحث خاتمةَ كتابه الذي بين أيدينا، مبتدئًا إياها بقوله : ((هذا باب الإدغام))[25]

وقد شملت هذه المباحث ما يأتي :

11 / 1 : عِدَّةُ حروف العربية، الأصلية والفرعية، المُسْتَحْسَنَة وغير المُسْتَحْسَنَة (4/ 431 / 433)

11 / 2 : مخارج حروف العربية ، وقد عدَّها سيبويه بستة عشر مخرجًا (4 / 433 ــ 434)

11 / 3 : صفات حروف العربية (4 / 434 ــ 436)

11 / 4 : بعد تلك المقدمة النظرية في دراسة حروف العربية من الناحية الصوتية أخذ سيبويه في دراسة مسائل الإدغام في الكلمات العربية ، وهي مسائلُ تصريفيةٌ صِرْفٌ . وقد درس سيبويه موضوع الإدغام في الكلمات العربية بمختلف لغاتها وأحكامها وقراءاتها القرآنية في ستة أبواب (4 / 437 ــ 485) وهذه هي آخرُ صفحات الكتاب .

ملامح التأليف الصرفي في كتاب سيبويه :

لم يكن كتابُ سيبويه منارًا للنحويين مِنْ بعده يهتدون به في مادته ومسائله وأحكامه فحسب ، بل كان منارًا لهم في أقيسته وتعليلاته واستدلالاته واستشهاداته ، فقد نُقِلَ عن أبي عمر الجرمي أنه قال: ((أنا مُذْ ثلاثون عامًا أُفْتِي الناسَ في الفقه من كتاب سيبويه))[26] وفي الوافي بالوفيات في تكملة هذا الخبر : ((فقيل له: وكيف ذلك؟ قال: أنا رجل مُكْثِرٌ من الحديث، وكتابُ سيبويه يُعلِّمُني القياسَ، وأنا أقيس الحديثَ وأُفْتِي به))[27] ومن أبرز ملامح التأليف في موضوعات الصرف ومسائله في (الكتاب) ما يأتي :

1 ــ موضوعات النحو كانت غالبةً على محتوى الكتاب ، أي إن زهاء (60 %) من حجم الكتاب كان لموضوعات النحو ، في حين شغلت موضوعاتُ الصرف وغيره من علوم العربية زهاء (40 %) من حجمه . مع أننا ذكرنا من قبلُ أن سيبويه ، ومعه أكثر النحويين قبله وبعده ، كانوا ينظرون إلى مسائل التصريف بوصفها جزءًا من علم النحو بمفهومه العام، فيكون التصريف عندئذٍ قسيمَ الإعراب ، يُزادُ على ذلك أن الكتاب لم ينفرد بموضوعات النحو، بقسمَيْه الإعرابي والتصريفي وإنما جَمَعَ كثيرًا من علوم اللغة العربية الأخرى كالاشتقاق والأصوات اللغوية ، كما تناثرت في صفحاته بعض مسائل الصرف العامة كالجمع أو التصغير أو النسب ونحو ذلك[28].

2 ــ بدأ سيبويه كتابه بموضوعات النحو (في الجزأين الأول والثاني ونصف الثالث تقريبًا) ، ثم جاءت موضوعاتُ التصريف (من منتصف الجزء الثالث حتى نهاية الكتاب) وقد ختم سيبويه موضوعات التصريف بباب الإدغام الذي بدأه بالموضوعات الصوتية المتمثلة في مخارج الحروف وصفاتها ، وبيان صنوف التغيير الصوتي الحاصل عند الإدغام مِمَّا يدخُل تحت مصطلح (المماثلة الصوتية) عند دارسي الأصوات المحدثين . يقول علي النجدي ناصف : ((جمع سيبويه النحوَ والصرفَ في الكتاب ، ولكنه جعل لكلٍّ مكانًا منه لا يشركه فيه أو يكاد ، وبدأ بالنحو ، وثنَّى بالصرف ، صنيعَ مِنْ يراهما علمينِ عددًا وموضوعًا ، وعلمًا واحدًا قصدًا وغايةً ،وهو رأيٌ لا جَرَمَ صحيحٌ ؛ فالنحو علم يدرس أواخرَ الكلمات ، والصرف يدرس بنيتَها ، وكلاهما عونٌ على فهم العربية ومحاكاة العرب في التعبير))[29]

وقد سار على نهج سيبويه هذا كثيرٌ مِمَّنْ أتَوا من بعده مِمَّنْ أَلَّفُوا في مباحث الإعراب والتصريف معًا، مع أن طبيعةَ دراسة اللغة تقتضي البدءَ بدراسة

مباحث الأصوات (Ponology)؛ لأنها تبحث في المادة المُكوِّنَة للكلمة (أصواتها) ، ثم مباحث الصرف (Morphology)؛ لأنها تبحث في التغيير الحاصل في أنفُس الكلمات المُفرَدَة؛ بوصفها المادةَ المُكوِّنَةَ للجملة التي يختصُّ بدراستها النحو (Syntax) الذي ينبغي دراستُه بعد دراسة مستويَي الأصوات والصرف؛ ثم يأتي المستوى الأخير من مستويات الدرس اللغوي، وهو المستوى الدلالي (Semantics) الذي يختص بدلالات التركيبات الجُمْلِيَّة .

ومن النحويين مَنْ سَوَّغَ دراسةَ مباحث النحو والإعراب قبل مباحث التصريف على النحو الذي أرساه سيبويه في الكتاب، يقول ابنُ جني : ((فالتصريف إنما هو لمعرفة أنْفُسِ الكَلِمِ الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المنتقلة ... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على مَنْ أراد معرفةَ النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفةَ ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المنتقلة، إلاَّ أن هذا الضرب من العلم [يعني علمَ التصريف] لمَّا كان عويصًا صعبًا بُدِئَ قبلَه بمعرفة النحو ، ثم جِيْءَ به بعدُ ؛ ليكون الارتياضُ في النحو مُوَطِّئًا للدخول فيه، ومُعِيْنًا على معرفة أغراضه ومعانيه ، وعلى تصرُّف الحال))[30] ويقول ابنُ عصفور : ((وقد كان ينبغي أن يُقدَّمَ علمُ التصريف على غيره من علوم العربية؛ إذْ هو معرفةُ ذَوات الكَلِم في أنفُسِها من غير تركيب، ومعرفةُ الشيء في نفسه، قبل أن يتركَّبَ، ينبغي أن تكون مُقَدَّمَةً على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب . إلاَّ أنه أُخِّرَ لِلُطْفِه ودِقَّتِه، فجُعِلَ ما قُدِّمَ عليه مِنْ ذِكْر العوامل توطئةً له، حتى لا يصل إليه الطالبُ إلاَّ وقد تدرَّبَ وارتاضَ للقياس))[31] فعلَّةُ تقديم مباحث النحو على مباحث التصريف عند سيبويه ومَنْ سار على نهجه مِمَّنْ أتى مِنْ بعده علَّةٌ تعليميةٌ إذنْ لا لُغويَّة . لذا يقول محمد كاظم البكَّاء ((إن الكتاب هو أفضل ما أُلِّفَ في النحو من الناحية التعليمية))[32] .

3 ــ كتاب سيبويه ((يخالف في ترتيبه الترتيبَ الذي نتَّبِعُه اليوم في دراسة النحو والصرف ... ولا يسير في ترتيب أبوابه وفصوله ترتيبًا منطقيًّا سليمًا. فهو يقدِّم أبوابًا من حقها أن تتأخر، ويؤخر أبوابًا من حقها أن تتقدم، ويضع فصولاً في غير موضعها ... ويذكر الباب العام ويتكلم عليه، ثم يعقد لكل مسألة بابًا خاصًّا، ففي الإضافة والتصغير والفاعل مثلاً يعقد لكل منها بابًا خاصًّا، ثم يعقد بعد ذلك أبوابًا أخرى لجزئيات الموضوعات ومسائلها الصغيرة ... ولا يذكر مسائل الباب الواحد متَّصِلَةً متتابِعةً، بل يذكر بعضَها في موضع، وبعضَها الآخَرَ في موضع ثانٍ بعد أن يفصل بينها بأبواب غريبة عنها . وفي هذا تجزئةٌ للموضوع الواحد ، وتفرقةٌ لمسائله في مواضع كثيرة))[33] وهذا النظام في الترتيب والتبويب ((جعل سيبويه يضطر إلى وضع المسائل النحوية في صورة أبواب كبرى شاملة ، تتدرج تحتها أبواب صغرى ومسائل متعلقة برأس الباب ، فطال العنوانُ بالقدر الذي تضمه مسائلُ الباب من مشكلات))[34] .

فسيبويه يُجزِّئُ الموضوعات المتشعبة على أنساقٍ مُخالِفَة لأنساق النحويين الخالفين له ، وهذا يجري على أبواب النحو ومسائله خاصَّةً ، أما الصرف فالأمرُ فيه يسير ؛ لتميُّز أبوابه ، وانفصال مسائله ،

وليس بينه وبين خلفائه في ترتيب أبواب الصرف ومسائله خلافٌ كبير[35]

4 ــ طريقة بحث سيبويه لموضوعات التصريف ، وكذا موضوعات الإعراب ، تتركز غالبًا على ذِكْر القاعدة وأمثلتها من القرآن والشعر وكلام مَنْ يُحْتَجُّ بلغته من العرب، ويمزج ذلك بالتعليل وبيان أوجُه القياس، ويعرض الآراء المختلفة في الموضوع الواحد، ويُفاضِل بينها بحسب ما يراه صوابًا[36] فقد ((بنى سيبويه كتابه على الأبواب، وعقد كلَّ بابٍ على (أقوال العرب) التي تمثِّل أمثلةَ استخدام اللغة العربية لدى فصحائهم ... عُنِيَ بالنظر في أمثلة كل باب من حيث الخطأ والصواب وتفاوتها من حيث الجودة والرداءة ... فجَرَتْ عباراتُه على ذِكْر الجيِّد والرديء ، والكثير والقليل في الاستعمال ، وما أشبَهَ ذلك في تقويم ما ذكره من وجوه تأليف الكلام))[37] . وآراء الخليل هي الغالبة ، وكثيرًا ما يذكر : وقال الخليل ، وسألت الخليل ، حتى إنه عندما يذكر ضميرَ الغائب في نحو (وسألتُه) يتبادر إلى الذهن أن المعنيَّ هو الخليل؛ لكثرة ما أخذ عنه سيبويه في كتابه، كما يعرض سيبويه آراء غير الخليل مِمَّنْ أخذ عنهم مادةَ كتابه، كيونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، وأبي زيد الأنصاري وغيرهم .

5 ــ كثيرًا ما كان سيبويه يفرض فروضًا من القول ويبني عليها أحكامًا، وما ذاك إلاَّ لإخضاعه مسائل النحو والصرف ((لأحكام العقل ، وما يقرضه من قوانين نظرية ، مُحاوِلاً الاحتفاظ بتأثير الحس اللغوي وتذوُّق اللغة بأساليبها الفنيَّة ، ولكن البحث النظري في هذا العلم قاد الخليل وتلميذه سيبويه إلى افتراض أشياء غير عملية ، ومحاولة إخضاعها لقوانين النحو ، وقياس اللغة))[38] كقوله : ((وسألتُ الخليل عن رجل يُسمَّى بجَوارٍ، فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسمًا ... قلتُ: فإنْ جعلتَه اسمَ امرأة؟ قال: أصرِفُها ... وسألته عن رجل يُسمَّى (أعمى)، فقلتُ: كيف تصنع به إذا حقَّرْتَه؟ فقال: أقولُ : أُعَيْمٍ))[39]

6 ــ يتصف كتاب سيبويه بالإيجاز في عبارته، لذا رآه معاصروه صعبًا ((حتى قيل لِمَنْ قرأه : هل ركبتَ البحرَ ؟[40] استصعابًا له . والكتاب موضوع للعلماء ، ومن أجل ذلك كان موجَزًا ، حتى كأن كل لفظة فيه وُضِعَتْ لمعنى واسع ، بحيث احتاج الناس إلى وضع شروح عليه لفكِّ معانيه وبسطها))[41] ونتيجة لهذا الإيجاز والصعوبة كان لسيبويه عباراتُه الخاصةُ التي تحتاج إلى الإلف والممارسة[42] كما يظهر في أسلوب الكتاب وعباراته أحيانًا شيءٌ من الغموض[43] . وللدارسين أقوالٌ في بيان مقدار صعوبة الكتاب ، ألفاظِه وعباراتِه، وفي أسبابها[44]

7 ــ لم تكن المصطلحات النحوية والتصريفية في الكتاب ثابتةً ولا مستقرة ، فمنها ما قُدِّر له البقاء والانتشار بعد سيبويه ، ومنها ما لم يُعَمَّرْ طويلاً، لذا غُيِّرَتْ كثيرٌ من مصطلحات سيبويه إلى مصطلحات أخرى في كتب النحويين الذين أتَوْا من بعده[45].

8 ــ الكتابُ غنيٌّ بالمفردات اللغوية ، أسماءً وصفات ، وأكثر ما ترى ذلك في أبواب الصرف[46] من ذلك (باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل)[47] و (باب الأسماء

الأعجمية)[48] و (باب اطِّراد الإبدال في الفارسية)[49]

نخلص من ذلك إلى أن سيبويه لم يترك في كتابه بابًا مهمًّا من أبواب التصريف إلاَّ وذكرَه ((مع أنه لم يجمع الموضوعات المتشابهة كلها تحت باب واحد ، ويضع لها عنوانًا واحدًا يدل على الصرف أو التصريف ، إلاَّ ما كان من الباب الأخير الخاص بالتصريف [أي باب الإدغام] والذي يُفْهَم منه قصدُ التطبيق والتمرين ، لا معنى الصرف العلمي))[50] لذا كان كتاب سيبويه المصدر الأول لعلوم العربية ، نحوها وصرفها وأصواتها ، ولايزال ((موردًا يرده الظمأى والحيارى ممَّنْ شُغِفُوا بالعربية ، وسِحْر نحوها وصرفها وأصواتها))[51]

ثانيًا : المقتضب : لمحمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) :

هذا أشهر كتاب في النحو ظهر بعد كتاب سيبويه ، وأول كتاب نحوي عالج فيه مؤلِّفُه مسائل النحو والصرف بأسلوب سهل، وعبارة واضحة[52] على غير ما عُرِفَ في كتاب سيبويه من غموضِ عبارةٍ ، وصعوبةِ فهمٍ، وإيجاز شديد .

قرأ المبرد كتابَ سيبويه على أبي عمر الجرمي ثم على أبي عثمان المازني[53] لذا كان أثر سيبويه واضحًا في (المقتضب) من حيثُ استيعابُه لمسائل الصرف ومباحثه وأمثلته ومذاهب العلماء فيها ، وقد دفع هذا محققَ الكتاب إلى أن يسوقَ نصوص سيبويه في تعليقاته التي أثبتها في هوامش التحقيق؛ ليبيِّنَ مدى اعتماد المبرد في كتابه هذا على كتاب سيبويه، وقد صرَّحَ بذلك في مقدمة التحقيق بقوله: ((ثم ألَّف المبرد كتابه (المقتضب) في النحو والصرف ، فكان تأثُّرُه بكتاب سيبويه كبيرًا ، لقد جرى ذِكْرُ الخليل وسيبويه في المقتضب في مواضع تزيد على المائة))[54] .

ولكنْ لم تكن موضوعات الصرف في المقتضب نَسْخًا لموضوعات الصرف في كتاب سيبويه ، وإنما ظهرت ملامحُ مخالفة من المبرد لسيبويه ، وقد كان مجال هذه المخالفة بارزًا في مستويين :

المستوى الأول : مخالفة المبرد لسيبويه في المسائل والموضوعات :

أكثر المسائل التي خالف فيها المبردُ سيبويهِ تختص بالإعراب والرواية والاستشهاد والعوامل ونحو ذلك ، وأحيانًا كان المبرد يصرِّح بأن هذا النقد لسيبويه هو رأي الأخفش أو الجرمي أو المازني . وقد أحصى محقق المقتضب ستين مسألةً خالف فيها المبردُ سيبويهِ ، أخرجتُ منها مسائل الصرف فوجدتُها ستَّ عشرةَ مسألةً[55] .

المستوى الثاني : مخالفة المبرد لسيبويه في الترتيب والتبويب :

المقتضب كتابٌ في النحو بمفهومه العام ، فقد شمل مسائلَ الإعراب والتصريف على نحو ما جاء عند سيبويه ، ولكن المبرد خالَفَ سيبويه في ترتيب موضوعات المقتضب وتبويبها ، ويتضح ذلك من خلال العرض الآتي :

1 ــ بدأ المبرد المقتضب بأبواب يمكن أن تكون مقدِّمةً لأبواب النحو والتصريف ، وهي أربعة أبواب عامة في تفسير وجوه العربية ، وإعراب الأسماء والأفعال (1 / 3 ــ 28) .

2 ــ بعد هذه المقدمة أخذ في تناول موضوعات التصريف ، جاعلاً إيَّاها في اثنين وأربعين بابًا (1 / 29 ــ 191) وهذه الموضوعات هي :

2 / 1 : بناء الكلمات من حرف أو حرفين أو ثلاثة، فما فوق ذلك

2 / 2 : الحروف الزوائد، ومن بينها همزة الوصل التي خصَّصَ بابًا لمواضع زيادتها(1 / 80 ــ 85)

2 / 3 : حروف البدل

2 / 4 : بناء الأسماء والأفعال من الأصول الثلاثية، الصحيحة والمعتلة

2 / 5 : جمع الأسماء الصحيحة والمعتلة

2 / 6 : الهمزة ومواضعها وأحوالها في بناء الأسماء والأفعال

2 / 7 : تصرُّف الأفعال المعتلة .

3 ــ ثم تحدث في أبواب الإدغام ، مبتدئًا إياها بمخارج الحروف وصفاتها وأعدادها (1 / 192 ــ 261)[56] وهي الأبواب التي جعلها سيبويه خاتمةً لكتابه كما ذكرنا آنفًا .

4 ــ بعد ذلك جرى الحديثُ في أبواب نحوية (1 / 261 ــ 268 ، 2 / 1 ــ 86) ثم عاد للحديث في أبواب ومسائل تصريفية ، فتحدث في ألفات الوصل والقطع[57] ، وأبنية الأفعال ومصادرها ، وأفعال المطاوعة ، وصَوْغ اسم الفاعل وأبنية المبالغة منه (2 / 87 ــ 130) .

5 ــ انتقل بعد ذلك إلى سبعة أبواب نحوية في : الأمر والنهي ، أفعال المدح والذم ، العدد (2 / 131 ــ 187) ثم عاد إلى أبوابٍ في التصريف: جموع التكسير ، والتصغير (2 / 188 ــ 293) ثم خُتِمَ الجزءُ الثاني بأبواب نحوية .

6 ــ في الجزء الثالث جاءت الأبوابُ الصرفية الآتية ، مسبوقةً أو متلوَّةً بأبوابٍ نحوية :

6 / 1 : الإمالة : (3 / 42 ــ 54)

6 / 2 : المقصور والممدود : (3 / 79 ــ 88)

6 / 3 : أبواب الإضافة (النَّسَب) : (3 / 133 ــ 165)

6 / 4 : حذف الحروف وزيادتها : (3 / 166 ــ 170)

من هذا العرض يتضح أن المبرد ((فرَّقَ الموضوعات الصرفيةَ على أجزاء كتابه ، ولم يحصرها في مكان واحد كما فعل سيبويه ، وإنما جاء ببعضها في أول الكتاب ، ثم تحدث عن موضوعات نحوية ، وعاد فأورد موضوعات صرفية ، وأتبعها بنحوية ، وهكذا . وغيَّرَ كذلك في ترتيب الموضوعات الصوتية المتتابعة في كتاب سيبويه ، ووضع بعضَها بين موضوعات صرفية وصرفية ، وبعضَها بين موضوعات صرفية ونحوية، فجاء كتابُه مضطربَ الترتيب ، مختلَّ المنهج))[58] .

يُضاف إلى ما سبقَ ذِكْرُه من ملامح التأليف الصرفي في كتاب (المقتضب) للمبرد ما يأتي :

1 ــ تَكرار بعض المسائل في غيرِ موضعٍ من المقتضب ، فقد تكرر حديثُه في ألفات الوصل والقطع ، وفي مخارج بعض الحروف أو صفاتها ، في غيرِ بابٍ ، وقد يأتي بالمسألة مُجمَلَةً في موضع ، ومُفصَّلَةً في مواضع أخرى ، ويتضح ذلك من خلال عرضنا السابق للمسائل الصرفية وتوزيعها في المقتضب .

2 ــ لجأ المبرد إلى اختصار عبارات سيبويه ، وتقليل ما ذكرَه من الأبنية في بعض المواضع ، وزيادة بعض الأمثلة على ما جاء عند سيبويه في مواضع أخرى[59].

3 ــ لم يجمع المبردُ الكلامَ في الموضوع النحوي أو الصرفي في موضع واحد من المقتضب ((وإنما كان يبحثه في أماكن متفرقة ، تُشتِّتُ الحكمَ ، وتُتْعِبُ القارئَ الذي يُحاولُ تتبُّعَ المسألة الواحدة في مكان واحد ، مجموعةً مُتتابِعَةً مُتكامِلَةً))[60] وقد ذكرنا غيرَ بعيدٍ أمثلةً على ذلك .

4 ــ كان المبرد متوسِّعًا في قياسه غيرَ المسموع على النماذج التصريفية المسموعة[61].

ثالثًا : التكملة ، لأبي علي الفارسي (ت 377 هـ)[62] :

هذا هو القسم الثاني من أهم كتب أبي علي وأشهرها ، وهو المسمَّى (الإيضاح) أو (الإيضاح والتكملة) أو (الإيضاح العضدي)[63] والقسم الأول من الإيضاح مختصٌّ بالنحو ، وقد شرحه غيرُ واحد من النحويين ، منهم عبد القاهر الجرجاني الذي شرحه شرحًا وافيًا في نحو ثلاثين مجلدًا سمَّاه (المغني) ثم لخَّصَ هذا الشرحَ في مجلد سمَّاه (المقتصد)[64] أمَّا (التكملة) فهو الجزء الثاني من (الإيضاح العضدي) وجعله مختصًّا بالصرف ، وقد جعلهما أبوعلي كتابًا واحدًا ، وكان إذا أحال في (التكملة) على مسألة في الجزء النحوي (الإيضاح) قال : ذكرْنا ذلك في أول الكتاب[65].

ويمكننا الإشارة إلى أهم ملامح منهج التأليف الصرفي في كتاب (التكملة) من خلال الآتي :

1 ــ التصريف عند أبي علي أحد قِسْمَيِ النحو ، ويتضح ذلك من تقديمه بتعريف علم النحو بأنه ((علمٌ بالمقاييس المُستَنْبَطَةِ من استقراء كلام العرب ، وهو ينقسم قسمينِ : أحدُهما تغييرٌ يَلحَقُ أواخرَ الكَلِم ، والآخَرُ تغييرٌ يَلحَقُ ذَواتِ الكَلِمِ وأَنْفُسَها))[66] والقسم الأول من هذين القسمين يأتي عنده على ضربينِ من التغيير : تغييرٍ يلحق أواخرَ الكلم بفعل اختلاف العوامل ، وهذا ميدانه الإعراب، وقد تناوله في الجزء الأول من الكتاب (الإيضاح)، وتغييرٍ يلحق أواخرَ الكلم لغيرِ عاملٍ، كالتخلص من التقاء الساكنين والوقف والحذف والتخفيف ، وقد تناول هذا الضربَ في (التكملة) بوصفه من موضوعات التصريف ، مع غيره من موضوعات التكملة المختصة بالتغيير الحاصل في أبنية الكلمات أنفسها ، أي في غير أواخرها .

2 ــ كل أبواب (التكملة) ومسائله صرفيَّةٌ ، يُستثنى من ذلك باب (العدد) الذي كانت أكثر مسائله صرفيةً (كتأنيث العدد ، وأبنية الأعداد ، والمحذوف من أصول الأعداد ، وغير ذلك) وبعض مسائله نحويةٌ (كتمييز العدد ، وتعريفه بالألف واللام) جاء الحديث فيها مرتبطًا بمسائل التصريف ، فتمييز العدد قد يكون مذكَّرًا أو مؤنَّثًا ، وقد يكون مفردًا أو مجموعًا ، والتذكيرُ والتأنيثُ والإفرادُ والجمعُ من مسائل التصريف .

3 ــ تأثُّرُ أبي علي في التكملة بكتاب سيبويه واضحٌ جدًّا في تقسيم أجزاء التكملة ، وترتيبها ، وفي المباحث المعروضة ، والأمثلة المذكورة ، ومذاهب العلماء المَسُوقة ، وبخاصَّةٍ مذهبُ سيبويه ، وقد دفع

هذا محققَ الكتاب إلى قوله : ((ألَّفَ أبو علي (التكملة) وعينُه على كتاب سيبويه ، ترسَّمَ خُطاه ، واستوحى أفكارَه ، وكان في كثير من المواضع يقتصر على رأي سيبويه ولا يشير إلى رأيِ غيرِه ... وفي مواضعَ قليلةٍ نرى أبا علي يذكر رأيَ غيرِ سيبويه ، ويقتصر عليه ، ولا يشير إلى رأي سيبويه))[67].

4 ــ خلا كتاب التكملة من أحد أبواب التصريف التي قلَّما يخلو منها كتابٌ مشتملٌ على مباحث النحو والتصريف ، بلهَ كتابٍ مختصٍّ بالتصريف ، ذاك بابُ (مسائل التمرين) ، فقد ضمَّن سيبويه كتابَه قدرًا من هذه المسائل ، وكذلك فعل المازني في (التصريف) والمبرد في (المقتضب) وغيرهم . وقد عزا محققُ الكتاب ذلك إلى رغبة أبي علي في الوضوح، والبُعْد عن الإلغاز والتعمية، فقد اتسمت كتب أبي علي بفصاحة التعبير وجمال الصياغة ((فقد كان يُؤْثِرُ الوضوحَ ، ويَبْعُدُ عن كل ما يؤدي إلى الإلغاز والتعمية))[68].

5 ــ يزخر (الإيضاح العضدي)، بقسميه الإيضاح والتكملة، بالشواهد الشعرية والقرآنية . وبعضُ شواهده الشعرية وردت في كتاب سيبويه ، وبعضُها الآخَر استشهد به أبوعلي دونَ سيبويه ، فهو ينقل عن أبي زيد وغيره من رواة البصريين ، وبعضُ الشواهد انفرد أبوعلي بإنشادها . وقد أعد محققُ الكتاب فهارسَ تفصيليةً بشواهد التكملة ، تعكس مدى اتساع أبي علي في الاستشهاد بالشعر .

6 ــ يَكْثُرُ في التكملة تعرُّضُ أبي علي لمذاهب النحويين والرواة الذين سبقوه وآرائهم واستشهاداتهم، وبخاصَّة البصريون منهم ، فمِمَّنْ تكرر ذِكْرُه، غيرَ سيبويهِ، أبو عمرو بن العلاء والأصمعي والأخفش وأبو زيد الأنصاري وأبو عبيدة معمر بن المثنى والمبرد من البصريين ، وثعلب وابن الأعرابي من الكوفيين .

رابعًا :(المنصف) شرحُ ابن جني (ت 392 هـ) لكتاب (التصريف) للمازني (ت 249 هـ) :

(المنصف) هو شرحُ ابنِ جني لكتاب التصريف للمازني ، وهو الذي نقل إلينا المتنَ المشروح ، وقد سبق أن ذكرنا في توطئة هذه الدراسة أن تصريف المازني هو أول كتاب وصل إلينا مختصًّا بمباحث التصريف ، ومشتملاً على أكثر مباحث هذا العلم ومسائله وقواعده ونماذجه ، كما أنه أقدمُ ما وصلَ إلينا من مؤلَّفات تبحث في علم الصرف بعد كتاب سيبويه الذي يُعَدُّ إمامَ النحويين كما ذكرنا آنفًا .

وتصريف المازني لا يخرج عمَّا ذكره سيبويه في (الكتاب) من مسائل وقواعد ونماذج . ويمكننا عَقْدُ موازنة يسيرة بين كتاب سيبويه وتصريف المازني في ضوء النقاط الآتية :

1 ــ استوحى المازنيُّ مادةَ كتابه من كتاب سيبويه ، فكأنه قام باستخراج مسائل التصريف ونماذجه وقواعده من (الكتاب) وأفرد لها كتابًا مستقلاً سمَّاه (التصريف) ، ويتضح ذلك من خلال مقابَلَة مسائل التصريف في كتاب المازني بمسائله في كتاب سيبويه التي ذكرتُها آنفًا .

2 ــ لجأ المازني أحيانًا إلى تلخيص بعض المسائل والأحكام التصريفية التي تناولها سيبويه ، وزيادة بعض الشواهد والأمثلة على ما ذكره سيبويه ،

وانفرد ببعض الآراء الخاصة في باب الإلحاق[69] وأضاف إلى أبواب سيبويه التصريفية بابَ (ما قِيْسَ من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب)[70] . ولكنْ لم يخرج المازني في بحث مسائل التصريف عن طريقة سيبويه ((وبذلك لم يأتِ أبو عثمان المازني بكثيرٍ من الآراء الجديدة ، ولم يُضِفْ إلى ما جاء به سيبويه كثيرًا ، وكلُّ عمله إنما هو تلخيصُ موضوعات كتاب سيبويه المتعلقة بالتصريف ، مع بعض التقديم والتأخير فيها ، وإضافة بعض الآراء التي لم تُذْكَرْ في الكتاب))[71] وهذا الأمر دفع محمد عبد الخالق عضيمة إلى القول بأن تصريف المازني إنما هو صدًى لِما في كتاب سيبويه من المسائل والقواعد والأحكام والنماذج ، حتى لِما في الكتاب من اضطراب في الأحكام[72] .

3 ــ ذهب محقِّقا (المنصف) إلى أن تصريف المازني ، على صِغَرِ حجمه ، هو ((أجْمَعُ كتابٍ لعلم التصريف))[73] وقد خالَفَهما هذا الرأيَ محمد عبد الخالق عضيمة الذي ذهب إلى أن المازني لم يستوعب في تصريفه كلَّ الأبواب الصرفية التي وردت في كتاب سيبويه[74] ويتضح لنا ذلك من خلال تلخيص المازني لكثيرٍ من مسائل الكتاب وأحكامه التصريفية كما ذكرنا آنفًا ، وكذلك إخراج المازني أبوابَ (الإدغام والإمالة) من مسائل التصريف ؛ لأنه يراهما خاصَّيْنِ بقُرَّاء القرآن الكريم ، فيقول : ((والإدغامُ والإمالةُ فضلٌ من فضول العربية ، وأكثرُ مَنْ يُسْأَلُ عن الإدغام والإمالة القُرَّاءُ للقرآن ، فيصعب عليهم ؛ لأنهم لم يُعْمِلُوا أنفسَهم فيما هو دونَه من العربية))[75].

أمَّا كتابُ (المنصف) الذي شرح فيه ابنُ جني تصريفَ المازني فهو من أوسَعِ كتب التصريف مادةً وأمثلةً ومسائلَ ، وأكثرِها استيفاءً لمذاهب العلماء المتقدمين على ابن جني في مسائل التصريف وأحكامه ، لذا وصفه المحقِّقانِ بأنه جاء ((سفينةَ لغةٍ وصرفٍ وأدبٍ ، مكتظًّا اكتظاظًا بالفرائد والفوائد والنوادر ، لا يُعْرَفُ له نظيرٌ قبلَه ، ولا بعدَه))[76].

ويمكن عرضُ أهم ملامح التأليف الصرفي في كتاب (المنصف) في النقاط الآتية :

1 ــ جَمَعَ ابنُ جني في شرحه مختلف الآراء في المسائل التي ذكرها المازني ((وقارَنَ بينها ، واختار منها ما رآه صحيحًا أو أقربَ إلى الصواب))[77] .

2 ــ لم يكن (المنصف) شرحًا لمَتْنِ تصريف المازني فحسب ، وإنما قدَّم ابن جني لشرح المتن بمقدِّمة مهمة تناول فيها الموضوعات الآتية[78] :

2 / 1 : منهجه في شرح المتن ، من خلال تمكين أصوله ، وتهذيب فصوله ، وشرح غامضه ، وتوضيح مُشكِله ، وإيراد الأشباه والنظائر فيه[79] .

2 / 2 : علم التصريف والحاجة إليه

2 / 3 : ما لا يُؤخَذُ من اللغة إلاَّ بالسماع

2 / 4 : تخليط أهل اللغة في ما سبيلُه القياس

2 / 5 : العلاقة بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة

2 / 6 : قيمة كتاب التصريف للمازني

2 / 7 : ما يجب على مَنْ يطَّلِعُ على كتابٍ ذي قيمةٍ

2 / 8 : رواةُ كتاب المازني .

3 ــ زادَ ابنُ جني بعد شرحه لمتن تصريف المازني زيادةً واسعةً فيها فوائدُ علميةٌ جليلة ، وقد أشار في خطبة الكتاب إلى هذه الزيادة بقوله : ((فإذا أتيتُ على آخرِه أفردتُ فيه بابًا لتفسير ما فيه من اللغة ، فإذا فرغتُ من ذلك الباب أوردتُ فصلاً في المسائل المُشكِلَةِ العويصة التي تشحذ الأفكارَ ، وتُروِّضُ الخواطر))[80] وتتمثَّلُ هذه الزيادة في الآتي :

3 / 1 : تفسير غريب اللغة في تصريف المازني ، وكانت طريقته في ذلك أن يختارَ الألفاظَ التي تحتاجُ إلى شرحٍ ، فيُورِدُها بحسب تسلسلها في كتاب المازني ، فيُفَسِّرُها ، ويحتجُّ لها بشواهدَ من أقوال العرب وأشعارهم ، وقد يكتفي أحيانًا بتفسيرها من غير احتجاجٍ لها[81] .

3 / 2 : مسائل من عويص التصريف ، بلغَتْ خمسَ عشرةَ مسألةً[82] وهي مسائلُ عويصةٌ من تمارين التصريف التي لا تُوجَد لها صورةٌ في استعمالات العرب الفصحاء ، نحو قوله : ((تقولُ في مثل (تُرْتُم) مِنْ (آءَة) : أُوْءٍ ، مثلَ عُوْعٍ ، وأصلُها (أُوْؤُؤٌ) مثلَ عُوْعُعٍ ...))[83] .

4 ــ المنصفُ ، في غير تمارين التصريف ، سهلُ العبارة ، واضِحُها ، إلاَّ في القليل النادر من المواضع، على الرغم من كونه من أدقِّ كتبِ التصريف وأعْوَصِها ، لذا يقول ابن جني في مقدمة كتابه هذا : ((فكشفتُ هذا المعنى ليشترك في معرفته المبتدئُ والمتمكِّنُ فيه))[84] وقال أيضًا : ((لأن هذا الكتاب للمبتدئ كما هو للمنتهي))[85] وهذا من أثر شيخه أبي علي الفارسي الذي ذكرْنا آنفًا مَيْلَه إلى السهولة والوضوح في العبارة ، فقد أسند ابنُ جني أكثرَ ما في المنصف من أحكامٍ إلى شيخه أبي علي ، وبعدَ فراغه من تأليف المنصف قرأه عليه ، فاستجادَه ، وأجازَه له[86] وهذا الأمر دفع محقِّقَي المنصف إلى أن ينسبا الكتابَ إلى ابن جني وشيخه أبي عليٍّ معًا[87] .

5 ــ كان ابن جني يعتدُّ أحيانًا بقول المازني ، ويستشهد به على صحة ما يذهبُ إليه[88] كقوله بعد شرحه لمسألة بناء نحو (هِبْتُ) على كسر العين في الأصل : ((وهذا القول من أبي عثمان فيه تقويةٌ وشهادةٌ بصحَّةِ ما ذهبتُ إليه))[89] . ولكنه كان يقف أحيانًا للمازني بالمرصاد عندما يجد منه هفوةً ، فيقف أمامه مُعترِضًا ، ومُبْدِيًا رأيَه البديل[90] كقوله في رأي المازني بأن ياءَ (أَيِمَّة) المُبدَلَةَ من الهمزة،يجري عليها ما يَجْري على الياء الأصلية: ((وهذا القولُ ليس بِمَرْضِيٍّ من أبي عثمان))[91].

خامسًا : (الخصائص) لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) :

لم يقف ابن جني في تناوُلِه مسائلَ التصريف عند شرحه لتصريف المازني في كتابه (المنصف) ، أو كتابه (التصريف المُلوكي) ، وإنما تعدَّى ذلك إلى الحديث في بعض مسائل التصريف وأحكامه ، وفي بعض الأبنِيَة ، وذلك عند حديثه في خصائص العربية وسِماتِها المُمَيِّزَة ، في كتابه الشهير الكبير (الخصائص) الذي يُعرِّفُه عبد الحميد الشلقاني بأنه ((أوفى ما نعرف من كتب ابن جني التي عَرَضَتْ لدراسة اللغة[92] وهو أيضًا أوفى كتاب وُضِعَ في خصائص العربية ، لم يكتفِ فيه بالنقلِ ووَصْفِ

الظواهر ، بل ناقَشَ القضايا ، وعلَّلَ لها ، غاصَ ابنُ جني في أغوار العربية ، وفَهِمَ أسرارَها ، وخرج بعدد من خصائصها ، استطاع أن يُبْرِزَها في جدلٍ سهلٍ وحِجاجٍ لطيف ... ويُخَيَّلُ لقارئ الخصائص أن ابن جني لم يترك شيئًا يتَّصِل بالعربية إلاَّ تَناوَلَهُ وتحدَّثَ فيه ... وقد بَوَّبَه صاحِبُه في اثنينِ وستينَ ومائةِ بابٍ))[93] .

والموضوعُ البارزُ في الخصائص المتَّصلُ بمسائل التصريف ، هو موضوع الاشتقاق ، فقد خصَّه ابنُ جني بأحد أبواب خصائصه ، وأطلق عليه مصطلحًا من ابتداعه ، فسمَّاه (باب الاشتقاق الأكبر)[94] وفيه قدَّم ابنُ جني بحديثٍ في نَوْعَي الاشتقاق (الصغير والكبير) ، أما الاشتقاق الأكبر فيعرِّفُه ابنُ جني بأنه ((أنْ تأخذَ أصلاً من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليها وعلى تقاليبها الستة معنًى واحدًا ، تجتمعُ التراكيبُ الستةُ وما يتصرَّفُ من كلِّ واحدٍ منها عليه... نحو : ك ل م ، ك م ل ، م ك ل ، م ل ك، ل ك م ، ل م ك ... فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي، أينَ وقعَتْ، للقُوَّة والشِّدَّة))[95]

وقد أفردنا الإشارةَ إلى باب (الاشتقاق الأكبر) لأنه من ابتداع ابن جني ، مستفيدًا فيه من فِكْرِ شيخه أبي علي ، فيقول : ((هذا موضعٌ لم يُسَمِّهِ أحدٌ من أصحابنا ، غيرَ أن أبا عليٍّ، رحمَه اللهُ، كان يستعينُ به ، ويُخْلِدُ إليه ، مع إعْواز الاشتقاق الأصغر ، لكنه مع هذا لم يُسَمِّه ، وإنما كان يعتادُه عند الضرورة ، ويَسْتَرْوِحُ إليه ، ويتعلَّلُ به . وإنَّما هذا التقليبُ لنا نحنُ))[96] .

وما سِوى باب الاشتقاق نجد كثيرًا من مسائل التصريف وأحكامه مُنْبَثَّةً في أبواب الخصائص المختلفة ، وقلَّما يخلو بابٌ من أبوابه من مسألة أو حكم أو مثال مِمَّا يختص بالتصريف . ولكنْ لم يكن تناوُلُ مسائل التصريف وأمثلته وأحكامه مقصودًا لذاته ، كما فعلَ في (المنصف) أو (التصريف الملوكي) وإنما يأتي ذلك الحديثُ لبيان بعض خصائص العربية . ففي باب (الادِّغام الأصغر) مثلاً حديثٌ في الإمالة ، وإبدال تاء الافتعال طاءً ، والرَّوْم والإشْمام ، وتخفيف الهمزة بينَ بينَ ، وغير ذلك من مسائل التصريف[97] . وفي باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) جاء حديثٌ في نماذج للإبدال ، والإبدالُ من موضوعات التصريف[98] .

وفي (الخصائص) غيرُ قليل من مسائل النحو والأصوات والقراءات واللهجات والمعاني والدلالات، إلى جانب مسائل التصريف وموضوعاته التي تغلب على غيرها من موضوعات الكتاب الأخرى ، فلولا أن الكتاب يبحث في خصائص العربية ، وقد جُعِلَتْ أبوابُه على أنواع هذه الخصائص لأمكننا أن نقول : إن الخصائص ، في مجمله ، كتابٌ في الأصوات والتصريف . لذا حاولتُ قدرَ استطاعتي استخلاصَ أهم المسائل والموضوعات الصرفية التي جاء الحديث فيها متفرِّقًا في أبواب الخصائص ، والإحالةَ على مواضع نماذج منها :

1 ــ أبنية الأسماء والأفعال بأنواعها : 1 / 60 ، 62 ، 367 ، 380 ، 381 ، 383 + 2 / 201 ــ 202 + 3 / 190 ــ 221

2 ــ الاشتقاق العام (الاشتقاق الصغير أو الأصغر ، أو الاشتقاق الصرفي) : 2 / 36 ، 39 ، 42، 122 ، 123 ، 135 ــ 136 .

3 ــ التثنية والجمع : 1 / 60 ، 113 ، 212 ، 219 ، 234 ، 339 ، 383 + 2 / 109

4 ــ الهَمْز : 1 / 182 ، 183 + 2 / 146 + 3 / 144 ــ 156

5 ــ التصغير (التحقير) : 1 / 252 ، 354 ، 355 + 2 / 28 + 3 / 271 ، 281

6 ــ النَّسَب : 1 / 116 ، 201 ، 214 + 2 / 108 ، 112 ، 229

7 ــ الإلحاق : 1 / 115 ، 222 ، 229 ، 358 + 2 / 27

8 ــ الإدغام (الادِّغام باصطلاح ابن جني) : 1 / 160 ، 161 ، 321 + 2 / 142 + 3 / 96، 98 ــ 99

9 ــ حروف الزيادة على أصول الكلمة : 1 / 225 ، 228 ،229 ، 232 ، 234 ، 272 + 2 / 58 ــ 71

10 ــ الإعلال : 1 / 50 ، 60 ، 66 ، 113 ، 119 ، 124 ، 147 ، 256 ،159 ، 257 ، 261 ،262 ، 308 ، 378 + 2 / 55 ، 327 ــ 328 ، 473 ، 495 .

11 ــ الإبدال : 1 / 182 ، 195 + 2 / 54 ، 56 ، 84 ــ 90 ، 143 ، 144 ، 147 ــ 154 ، 231 ، 287 ــ 308

12 ــ التمرينات الصرفية : 2 / 90 ــ 95 ، 109 + 2 / 489 ــ 490 + 3 / 7 ــ 19 ، 304

13 ــ موضوعات تصريفية عامة :

13 / 1 : الوقْف : 1 / 61 + 2 / 19 + 3 / 223

13 / 2 : التقاء الساكنين : 1 / 61 + 3 / 224

13 / 3 : الإمالة : 2 / 143 + 3 / 23

13 / 4 : الروْم والإشمام : 2 / 146 ــ 147 .

سادسًا : (دقائق التصريف) للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب (من علماء القرن الرابع للهجرة) :

هذا الكتاب صغير الحجم ، لكنه عظيم الفائدة ، سلك فيه المؤلف طريقًا اهتمَّ فيها ببيان عِلَلِ التصريف وحُجَجِه وأحكامه ، وقد جعل ذلك في عنوان الكتاب ((كتابُ دقائق التصريف : كتابٌ فيه عِلَلُ التصريف ودقائقه))[99] .

منهجُ تأليف الكتاب أوضحَه المؤلفُ في خطبة كتابه التي قال فيها : ((حسبي الله ونِعْمَ الوكيل ... وعليه أُعَوِّلُ في تأليف كتابٍ في الصرف ، أذكُرُ فيه ما أحفظ فيه لأهل اللغة من الحُجَج ، وأُوثِرُ الاقتصار على الاختصار ؛ لأن أحسنَ الكلام ما كان قليلُه يُغْنِي عن كثيرِه ، ومعناهُ ظاهرٌ في لفظه ، وأُسْنِدُ كلَّ قولٍ إلى قائله ؛ لِيُعْلَمَ صيانتي عن تكلُّفِه ، وامتناعي عن كشف قناع دعوايَ فيه ... وأُقَدِّمُ القولَ في الأفعال الماضية والمستقبَلَة والمصادر والنعوت ؛ لأن فيها من المعاني اللطيفة ، والحُجَجِ القويمة ، والأدلَّة المُوَثَّقَة ما ليس في غيرها . ثم أبدأُ بأصول الصحيح ثم فروعِه ؛ لأنه أشمَلُ مأخَذًا ، وأقلُّ كلفةً ، وأيسَرُ خَطْبًا ، ثم بالأَوْلى منه حتى أستوعِبَه وأُتمِّمَه . وأَختمُه ، إنِ اللهُ قَضاهُ وشاءَه ، بِشواذَّ من كلام العرب ، وأطرافٍ من النحو))[100] .

ولستُ شارِحًا منهج المؤلف في تأليف كتابه ؛ لأن ما في خطبة الكتاب يُغني عن أي بيان ، ولكني أشير إلى أهم ما يمتاز به هذا الكتاب من ملامح منهجية ، وسِماتٍ تأليفية تجعلُه مصدرًا من مصادر التأليف المُهِمَّة في تراثنا اللغوي :

1 ــ اهتمَّ المؤلف ببيان عِلَلِ التغيير في كل أجزاء الكتاب ، ولم يتوسَّعْ في بيان التغيير نفسه ، فهو يذكر التغيير الحاصل في بِنْيَةِ الكلمة ، ثم يُلحِقُه ببيان عِلَّتِه والحُجَّةِ فيه . من ذلك قولُه : ((إذا أخبرتَ عن الرجل بالفعل الماضي قلتَ : فَعَل ، بنصب الفاء ؛ لأن العربَ لا تبتدئُ إلاَّ بالمتحرك ، ولا تَقِفُ إلاَّ على الساكن ، وآثَرْتَ النَّصْبَةَ ؛ لأنها عندهم أخفُّ الحركات ، ونصبْتَ العينَ ؛ ليتصرَّفَ الصرفُ على وجوهِه))[101] وهكذا سار في جميع أجزاء الكتاب[102] وقلَّما تخلو صفحةٌ في الكتاب من ذِكْرِ علَّةٍ أو حُجَّةٍ لصنوف التغيير الصرفي .

2 ــ لأن الكتابَ جرى على هذا النحو ، كان المؤلف يُعَنْوِنُ كلَّ مسألة بأنها (حكمٌ) لا (باب) ، فيقول (حكمٌ في كذا) ، وهكذا جُعِلَتْ مسائلُ التصريف في الكتاب أحكامًا ، لا أبوابًا . يُستثنى من ذلك بابانِ فقط لم يجعلهما حُكْمَيْنِ ؛ لأن حديثَه فيهما لا يشتمل على بيان علَّةٍ أو حُجَّة ، فهما مختصَّان بسؤال الحُذَّاق من أهل العربية عن كيفية تصرُّف بعض الأفعال في القرآن الكريم[103]

3 ــ في الكتاب مادةٌ معجميةٌ غيرُ قليلة ، فالمؤلف لا يقتصر على ذِكْرِ الأمثلة للصِّيَغِ الصرفية ، فهو يذكر كثيرًا من الشواهد (آيات، وأحاديث، وأشعار) بلغت مئاتٍ كثيرةً ، ويشرح المؤلف في كثير من المواضع بعضَ الألفاظ ذاكرًا معانيَها ، ثم يستشهِدُ على هذه المعاني . من ذلك قولُه : ((والبُوهَةُ من الرجال : الطائشُ الأحمَقُ ، والبُوهَةُ أيضًا : ما أطارَتْهُ الريحُ من خلال التُّرْب ، وقال أبو العِيال الهذلي :

وَلا كَهْكاهَةً بَرَمًا
إذا ما اشْتَتَّتِ الحِقَبُ))[104]

وكذلك قوله : ((قال الخليل بن أحمد البصري، رحمه الله : المُكَّاءُ طائرٌ أغبَرُ طويلُ المِنقارِ والرِّجْلَيْنِ ، يَمْكُو ، أي يَصْفِرُ في مجاري المياه والرياض . والمُكاءُ : الصَّفِيْرُ ، قال اللهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ إِلاَّ مَكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾[105] والتصدِيَةُ : التصفيق))[106]

4 ــ الكتاب مصدرٌ مهمٌّ للوقوف على آراء النحويين منذ الخليل حتى عصر المؤلف(القرن الرابع للهجرة) فالمؤلف ينسب كلَّ قول أو رأي أو تفسير إلى صاحبه ، فلا تكاد صفحة من صفحات الكتاب تخلو من نسبة قولٍ أو رأي أو تفسير إلى صاحبه .

سابعًا : (شرح المفصل) لموفق الدين يعيش بن يعيش (ت 643 هـ) :

وضع ابنُ يعيش هذا الشرح على كتاب (المفصَّل) لجار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت 538هـ). وقد جاء تقسيم كتاب (المفصل) بديعًا لطيفًا ، مختلفًا عن تقسيم ما سبقه من مصنَّفات نحوية ، وقد اشتمل على مباحث النحو والتصريف معًا في هذا التقسيم الذي ابتدعه الزمخشري في (المفصل) وسار على نهجه ابنُ يعيش في شرحه الكبير عليه . وقد شرح المفصَّلَ أيضًا صدرُ الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت 617 هـ) ، وأبو عمرو

عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646 هـ) . ولكنَّ شرحَ ابن يعيش يمتاز بأنه أوسعُ في التناول والشرح والبيان والتعليل والاستشهاد .

قُسِّمَ الكتاب على أربعة أقسام ، تناول في كل قسمٍ جميعَ الأنواع والأحكام المتصلة بها ، فتنوَّعَتْ مسائل كل قسم بين النحو والتصريف ، وقد كان نصيبُ كل قسم منها من مباحث التصريف على النحو الآتي :

1 ــ القسم الأول (في الأسماء) : جُعِلَ الحديثُ في هذه الأسماء وأحكامها وأنواعها في فصول متتابعة، وكل مجموعة من الفصول تنتظم في صنف من أصناف الأسماء ، فيقول : ومن أصناف الاسم كذا . والمباحث التصريفية في قسم الأسماء هي :

1 / 1 : الجموع (5 / 2 ــ 85) : ذكر في هذا الصنفِ (المجموعِ) جَمْعَيِ التصحيح ، والجمعَ المكسَّرَ ، فبيَّنَ في الأخير أوزانَه وأحكامَها ، وصنوفَ التغييرِ الحاصل فيها

1 / 2 : التصغير (5 / 113 ــ 145) : ذكر في هذا الصنف أحكامَ التصغير وصيَغَه وأمثلتَه

1 / 3 : النَّسَب (5 / 145 ــ 157 + 6 / 2 ــــ 15) : ذكر فيه أحكامَ النسَب وصيَغَه وأمثلتَه وشواذَّه

1 / 4 : المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل(6 / 47 ــ 107) : ذكر في هذه الأنواع جملةً من الأحكام في فصول متعددة ، وهذه الأحكامُ نحويةٌ وصرفية ، فهو لا يفصل بين هذه الأحكام ، وإنما يخصص لكل حكمٍ فصلاً . وهذه الأنواع لكل منها أحكامٌ تصريفيةٌ تتصل بأبنيتها وصنوف التغيير الحاصل فيها ، وشذوذ هذه الأبنية ، كما أن لها أحكامًا نحويةً مختصةً بإعمال هذه الأنواع . والمصنِّفُ والشارحُ كلاهما يجمعانِ الأحكامَ المتصلةَ بالنوعِ في فصولٍ متتابعة ، سواءٌ أكانت هذه الأحكامُ نحويةً أم صرفية ، فيكفيك ذلك عن طلب الزيادة في الأحكام التي جُمِعَتْ لك في مكانٍ واحدٍ ، مفصَّلَةً حكمًا حكمًا في فصول متتابعة

1 / 5 : اسما الزمان والمكان ، واسم الآلة : بيَّنَ أحكامَها ، وأوزانَها المطَّرِدَةَ والشاذَّةَ

1 / 6 : أبنية الأسماء الثلاثية المجرَّدَة ، والزيادة عليها (6 / 112 ــ 136)

1 / 7 : أبنية الأسماء الرباعية المجردة ، والزيادة عليها (6 / 136 ــ 143)

2 ــ القسم الثاني (في الأفعال) : المباحث الصرفية التي وردت في أصناف الفعل هي :

2 / 1 : أبنية الفعل الثلاثي المجرد ، والزيادة عليها ، ومعاني هذه الأبنية (7 / 152 ــ 162)

2 / 2 : أبنية الفعل الرباعي المجرد ، والزيادة عليها ، ومعاني هذه الأبنية (7 / 162)

3 ــ القسم الثالث (في الحروف) :

لا تُوجَد في هذا القسم مباحث تصريفية على وجه العموم ؛ لأن الحروفَ لا أبنيةَ لها عند الصرفيين ، ولكنَّ هناك مبحثًا تناولتْه بعضُ كتب التصريف ، هو مبحث (نونا التوكيد) ومردُّ ذلك أن الفعل الذي تلحقُه هاتانِ النونانِ يخضع آخرُه لصنوف من التغيير بسبب دخول هاتين النونين عليه، ويختلف هذا التغيير بحسب نوع آخر الفعل ، صحيحًا كان أو معتلاً ، وبحسب نوع حرف العلة في آخره ،

وبحسب كونه مسنَدًا إلى الظاهر أو المضمر ، وغير ذلك من الأحكام المعلومة في بابها . لذا يمكن القولُ إن مبحث (نونا التوكيد) من شرح المفصل (9 / 37 ــ 45) فيه مسائلُ تصريفية .

4 ــ القسم الرابع (في المشترك) :

هذا القسمُ وصفَه ابنُ يعيش بأنــه أعلــى الأقــسام ((وأشرفها ؛ إذْ كان مشتملاً على نُكَتِ هذا العلــم وتصريفه، وأكثر الناس يَضْعُفُ عن الإحاطة بــه ؛ لغموضه، والمنفعةُ به عامَّةٌ . وقد سمَّاه(المشترك) ؛ لأنه قد يشترك فيه القبَلُ الثلاثُ، أعني الاسمَ والفعلَ والحرفَ ، أوِ اثنانِ منها))[107]

ومن أصناف المشترك التي تدخل في إطار المباحث التصريفية :

4 / 1 : الإمــالة (9 / 53 ــ 66) : أحكامها ، ومُسبِّباتها ، وموانعها ، وأمثلتها

4 / 2 : الوقــف (9 / 66 ــ 90) : أحكامــه ، ولغاته ، وأمثلته

4 / 3 : تخفيف الهمــزة (9 / 107 ــ 120) : أحكام التخفيف ، وأنواعه ، ولغاته ، وأمثلته

4 / 4 : التقاء الــساكنين (9 / 120 ــ 131) : أحكامه ، ولغاته ، وأمثلته ، ومواضع جواز التقــاء الساكنين ، وطرائق التخلص من التقائهما

4 / 5 : حكم أوائــل الكَلِــم (9 / 131 ــ 140) وهو ما يُعْرَفُ بألف الوصل ، أو همزة الوصــل . جرى الحديث في مواضع زيــادة هــذه الهمــزة ، وأحكامها ، ولغاتها ، وأمثلتها

4 / 6 : زيادة الحروف (9 / 141 ــ 158 + 10 / 2 ــ 7) : وهذه هي الحروف التي تُــزاد علــى أصول الكلمة الثلاثية ، جرى الحديث في مواضــع زيادتها في الأسماء والأفعال

4 / 7 : إبدال الحروف (10 / 7 ــ 54) : جرى الحديث في حروف الإبدال ، ومواضع الإبدال فــي الأسماء والأفعال ، وفي الحروف كذلك .

4 / 8 : الاعــتلال ، أو الإعــلال (10 / 55 ــ 120) : جرى الحديث في أحكامه ، ومواضــعه ، وأمثلته ، مع إيضاحات لطيفة من ابن يعيش لكثيــر من أسباب هذا الاعتلال ومُسوِّغاته

4 / 9 : الإدغــام (10 / 121 ــ 155) : فيــه بيانٌ لمخارج الحــروف ، وصــفاتها ، وصــنوف الإدغام وأحكامه . وهو خاتمة الكتاب ، كــم خــتم سيبويه كتابَه به أيضًا .

ويكاد هذا القسمُ الرابعُ يكون قسمًا تصريفيًّا خالصًا ، لولا أن المصنِّفَ ، وكذا الشارحُ ، قــد بحثــا فيــه موضوع (القَسَم) ، وجعَلاه بين موضوعَيِ الوقف وتخفيف الهمزة ، والقَسَمُ موضوعٌ نحويٌّ صِرْفٌ في أمثلته وأحكامه وطريقة معالجة أجزائــه . والــذي سوَّغَ ذلك أن المصنِّفَ والشارح لم يقــصدا فــصلَ مسائل النحو عن مسائل الصرف في الكتاب ، وإنما قُسِّم الكتابُ على النحو المذكور آنفًا ، وجُعِلَ في كل قسمٍ عددٌ من الأنواع المتصلةِ به ، وذُكِرَ فــي كــل نوعٍ أحكامُه النحويةُ والتصريفيةُ . وهــي طريقــةٌ لطيفةٌ تجد فيها كلَّ أحكام النوع مجموعةً في مكــانٍ واحد .

فكتابُ المفصَّل وشرحُ ابن يعيش عليه يُعَدُّ من أهــم المصادر التي يعود إليهــا البــاحثون فــي النحــو

والتصريف . ويمتاز شرحُ ابن يعيش للمفصل ، إضافةً إلى ما سبقَ ذِكْرُه ، بما يأتي :

1 ــ شرح المفصل لابن يعيش كتابٌ عظيمُ الفائدة ، فيه إحاطةٌ واسعةٌ بالأحكام المختلفة ، وبمذاهب العلماء فيها ، وهو غنيٌّ بالشواهد والأمثلة ، وبيان صنوف التغيير ، مع بيان عِلَلِ التغيير وحُجَجِه . شرحَ فيه ابنُ يعيش ما أشكَلَ من المفصَّل ، وأوضحَ وفَصَّلَ ما جاء مُجْمَلاً ، وأَتْبَعَ كلَّ حكمٍ من الأحكام بالحُجَجِ والعِلَلِ المُناسِبَة[108] .

2 ــ احتوى الكتابُ على موضوعات الصرف كلها تقريبًا[109] فلا تبحث في مسألة صرفية إلاَّ وأنت تجد في (شرح المفصَّل) ضالَّتَك ، مع فضل البيان والتوسع في بحثها ودراسة عللها ومذاهب العلماء فيها .

3 ــ طريقةُ تقسيمِ الكتاب وتبويبِه لطيفةٌ ، ومفيدةٌ للباحثين ، فالكتاب مقسَّمٌ على أقسامٍ أربعة ، وكل قسم ينقسم على أنواع ، وكل نوع يحتوي على فصول يشرحها ابنُ يعيش ، وأنت تجدُ في كلِّ فصلٍ من فصولِ الأنواعِ التي تنتظمها الأقسامُ كلَّ الأحكامِ التي تخصُّ الفصلَ ، نحويةً كانت أم صرفيةً[110] وفي هذا حصرٌ يحتاج إليه الباحثون .

4 ــ ابن يعيش من علماء القرن السابع للهجرة ، لذا جاء شرحُه وافيًا ، استفادَ فيه من مذاهب العلماء الذين سبقوه أو عاصروه ، ، وهو يحيل دائمًا على مَنْ نقل عنهم رأيًا أو حكمًا أو تعليلاً أو احتجاجًا أو تفسيرًا . فهذا الكتابُ إذن مصدر مهم لِمَنْ يبحث في مسائل الخلاف ، نحويةً كانت أم صرفية[111] ، لذا رأينا هذا الكتاب مصدرًا مهمًّا للسيوطي ، ينقل منه كثيرًا ، وبخاصةٍ في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) .

ثامنًا : (شرح شافية ابن الحاجب) لرضي الدين الإستراباذي (ت 686 هـ) :

هذا الكتاب شرحٌ للرضي على كتاب (الشافية) لجمال الدين، أبي عمر، عثمان بن عمر بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب، النحوي الفقيه الأصولي (ت 646 هـ) ، فقد جمع ابنُ الحاجب خُلاصةَ دراسات الصرف السابقة ، منذ سيبويه حتى عصره[112] فجمعَ فيه ما تفرَّق من الموضوعات الصرفية ، ورتَّبها ترتيبًا دقيقًا ، وهذَّبَ مسائلَها ، وبوَّبَ هذه الموضوعات في أبواب صرفيَّة عامَّة تتشعب منها جملةٌ من القضايا والأحكام والمسائل المتصلة بالباب نفسه ، ليأتي الرضيُّ شارِحًا ومُفصِّلاً ما أُجْمِلَ في متن الشافية .

وتنقسم الشافية، وكذا شرح الرضي عليها، على عدة موضوعات ، جاء تقسيمها وتبويبها على نحو من التسلسل المنطقي الذي يدل على عقلية المصنِّف والشارح ، واستفادتهما من جهود العلماء الذين سبقوهما ، ويمكننا تتبُّعُ ترتيبِ مسائل التصريف وموضوعاته ، وتقسيمِها على النحو الآتي :

1 ــ بدأ الكتاب (1 / 2 ــ 67) بتعريف (علم التصريف) ، والتعريف ببناء الكلمة ووزنها وصيغتها ، وأنواع الأبنية ، والميزان الصرفي ، وما يطرأ على هذه الأبنية من تغييرات ، كالقلب المكاني والإلحاق ، وتقسيم هذه الأبنية من حيثُ الصحةُ والاعتلال ، والتجرد والزيادة ، ومن حيث عِدَّة حروفها . وقد كان ذلك كلُّه مَدخَلاً لدراسة الأبنية التي سيتناولها بعد ذلك ، والتغييرات التي تصيبها .

2 ــ ذكر بعد ذلك (الأبنية والتغييرات التي تكونُ للحاجة إليها) ، وهي : أبنيةُ الفعل الماضي، ثلاثيًّا ورباعيًّا، مجرَّدًا ومَزيدًا، ومعاني هذه الأبنية . وكذلك أبنيةُ المضارع والأمر، واسم الفاعل واسم المفعول[113] والصفة المشبهة واسم التفضيل : صَوْغًا ودَلالةً ، وأبنية المصادر، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة، والمصغَّر، والمنسوب، وجموع التكسير، والتقاء الساكنين، والابتداء، والوقف : (1 / 67 ــ 178 + 2 / 4 ــ 324) .

3 ــ ذكر بعد ذلك (الأبنية والتغييرات التي يكون استعمالُها لضربٍ من التوسُّع) ، وهي : المقصور والممدود ، وذو الزيادة (مواضع الزيادة في الأسماء والأفعال ، وحروف الزيادة ، وأدلَّتها) : (2 / 324 ــ 397) .

4 ــ ثم ذكر (الأبنية والتغييرات التي يكون استعمالُها لضربٍ من المجانسة ، أو التخفيف) ، وهي : الإمالة ، وتخفيف الهمزة ، والإعلال ، والإبدال ، والإدغام ، والحذف[114] : (3 / 4 ــ 294)

5 ــ تحدث بعد ذلك في (مسائل التمارين) على نحو ما عُرِفَ عند سيبويه والمبرد وابن جني في المنصف وغيرهم : (3 / 294 ــ 311) .

ما سبق ذكرُه هو كل مباحث التصريف وموضوعاته ومسائله التي اشتمل عليها متنُ الشافية وشرحُ الرضي عليها . ونرى فيها أن ابن الحاجب سلك في تصنيف الموضوعات وتبويبها وترتيبها مسلكًا جديدًا لم يُسْبَق إليه ، اعتمد فيه (المعيار الاستعمالي) فقسَّم الأبنيةَ على قسمينِ رئيسينِ : قسمٍ للأبنية التي تكون للحاجة إليها ، وقسمٍ للأبنية التي تكون لضربٍ من التوسُّع . وزاد عليهما قسمًا ثالثًا جعله للأبنية التي تكون للمجانسة أو التخفيف . وقد اتَّسَم تناولُه للموضوعات الصرفية بالإحاطة والشمول ، فلم يترك أيَّ موضوع صرفي إلاَّ وجرى تناولُه أو الإشارةُ إليه . لذا يُعَدُّ شرحُ الشافية من أهم مصادر علم الصرف للدارسين والباحثين ؛ لاستيفائه كل موضوعات هذا العلم ومسائله ، ولاشتماله على كثير من الإشارات إلى مذاهب العلماء واختلافاتهم ، وإلى لغات العرب ومذاهب استعمالهم ، وقد ذكر محققو الكتاب أن الإستراباذي قد ملأ شرحَه للشافية تحقيقًا ((وأفعمه تدقيقًا ، وجمع فيه أوابدَ الفن وشواردَه ، وأتي بين ثناياه على غُرَرِ ابن جني وتدقيقه ، وأسرار ابن الأنباري واستدلاله وتعليله ، وإفاضة المازني وترتيبه ، وأمثلة سيبويه وتنظيره . ولم يترك في كل ما بحثه لقائلٍ مَقالاً ، ولا أبقى لباحثٍ منهَجًا ، حتى كان كتابه حريًّا بأن ينتجعَه طالبُ الفائدة ، ويُقْبِلَ على مدارسته واستذكاره كلُّ مَنْ أراد التفوُّقَ على أقرانه في تحصيل مسائل العلم ونوادره))[115]

ولم تكن الشافيةُ وشرحُها على هذا النحو فقط ، فقد انفرد ابنُ الحاجب ، وتبعَه الرضيُّ في شرحه ، بإضافة خاتمةٍ في الخَط ، وهذا العمل لم يكن المصنِّفُ مسبوقًا إليه من قبلُ . وفي هذه الزيادة، التي ابتدعها ابنُ الحاجب وضعًا والرضيُّ شرحًا ، جرى الحديثُ في مسائل الخط المختصة بكتابة الهمزة ، وقضايا الفصل والوصل في نحو(في ما ، فيما) وزيادة بعض الحروف في الرسم وهي ليست

من بنية الكلمة ، وحذف بعض الحروف من الرسم وهي من بِنْيَة الكلمة ، أو إبدال بعضها في الرسم من بعض : (3 / 312 ــ 333) .

تاسعًا : (الممتع في التصريف) لابن عصفور الإشبيلي (ت 669 هـ) :

يُعَدُّ هذا الكتاب من أهم كتب التصريف المطوَّلَة ، فقد بسط فيه ابنُ عصفور مسائلَ التصريف بسطًا واسعًا ((مدفوعًا بالتعليل والتفسير والحِجَاج والأدلة والشواهد ، فكان من أشهر كتبه ، ومن أمثَل كتب الصرف المطوَّلَة ، حتى قَلَّ أن يخلُوَ من مسائله كتابٌ من كتب المتأخرين . وكان أبو حيان النحوي شديد الإعجاب به ، يقدِّمُه على ما سِواه ، ولا يُفارقه في الحِلِّ والتَّرْحال ؛ لأنه ، كما يقول، أحسنُ ما وُضِعَ في هذا الفنِّ ترتيبًا، وألخَصُه تهذيبًا، وأجمَعُه تقسيمًا، وأقربُه تفهيمًا))[116] ومن شدة إعجاب أبي حيان به أنه قام بتلخيصه في كتابه (المبدع في التصريف) ، الذي أشار في مطلعه إلى إعجابه به ، وتلخيصه لموضوعاته في ورقاتٍ سمَّاها (المبدع الملخَّص من الممتع)[117] .

وقد استقام لابن عصفور منهجه في تأليف هذا الكتاب ، مستفيدًا من جهود مَنْ سبقه ، فقد قام منهجُه في التقسيم والتبويب والترتيب على نظامٍ تدرُّجِيٍّ منطقيٍّ للمسائل والأحكام التصريفية . ويتضح ذلك من خلال العرض المُوجَز الآتي :

1 ــ وضع ابنُ عصفور في مقدمة كتابه منهجًا استنار به في عرض أجزاء الكتاب :

1 / 1 : مهَّد للكتاب ببيان شرف علم التصريف ومرتبته بين علوم العربية (1 / 27 ــ 31)

1 / 2 : تحدث بعد ذلك عن انقسام التصريف على قسمينِ : أحدُهما (جَعْلُ الكلمة على صِيَغٍ مختلفةٍ لضروبٍ من المعاني) ، نحو : ضَرَبَ وضَرَّبَ وتضرَّبَ وتَضارَبَ ... ونحو ذلك ، والقسم الآخَرُ (تغييرٌ يلحَق الكلمةَ من غير أن يدل هذا التغييرُ على معنًى طارئٍ على الكلمة) نحو تغييرهم (قَوَلَ) إلى (قالَ) بالإعلال : (1 / 31 ــ 32) فالمعيارُ الذي سلكه ابنُ عصفور في هذا التقسيم معيارٌ دلاليٌّ.

1 / 3 : أفرد ابن عصفور بابًا في المقدمة لتمييزِ ما يدخلُه التصريفُ ممَّا لا يَدخُلُه . فذكر أن التصريفَ لا يدخُلُ في أربعة أشياء : الأسماء الأعجمية ، وأسماء الأصوات ، والحروف ، والأسماء المبنية : (1 / 35 ــ 36) .

2 ــ بناءً على التقسيم الذي أشار إليه ابنُ عصفور في المقدمة ، جعل موضوعات الكتاب على قسمينِ :

2 / 1 : القسم الأول : جعله للحديث في تغيير الكلمة إلى صِيَغٍ مختلفة لضروب من المعاني المختلفة باختلاف الصِّيَغ ، وقد خَصَّ ذلك بأبنية المجرد ، والمزيد من الأسماء والأفعال ، وبحروف الزيادة (1 / 39 ــ 308) .

2 / 2 : القسم الثاني : جعله للحديث في تغيير الكلمة عن أصلها لغيرِ معنًى . فاشتمل هذا القسمُ على مباحث الإبدال ، والقلب والنقل والحذف (وهذه هي أنواع الإعلال) ، والإدغام : (1 / 317 ــ 415 + 2 / 423 ــ 727)

3 ــ ختم ابن عصفور كتابه بعرض مسائل للتمرين على ما قدَّمَه في قِسْمَيِ الكتاب المذكورينِ آنفًا، مرتِّبًا هذه المسائلَ على وَفْق ترتيب موضوعات القسمينِ السابقين (2 / 729 ــ 774) .

هذه هي الملامح العامة لتقسيم الكتاب وترتيب أبوابه وموضوعاته ، وفيها مدَّ ابنُ عصفور فروعًا لكل قسم ، تبعًا لموضوعاته ، وترتبطُ هذه الفروعُ بعضُها ببعضٍ برباط منطقي مُحْكَم[118] فهو يقدِّم للقسم الأول بذكْر الأدلة التي يُتَوَصَّلُ بها إلى معرفة الأصلي من الزائد ، ليخلص إلى بَسْط أبنية الأسماء والأفعال ، وبيان حروف الزيادة ، ثم يختتم القسم الأول من الكتاب بباب التمثيل ، ليضع بذلك التطبيقات العمليَّة لِما قدَّمَه من معارف نظرية في أول القسم ، ويقترب من هذا ما فعله ابنُ عصفور مع موضوعات القسم الثاني ومسائله . وهذا ((يؤكِّدُ وضوح منهج المؤلف في تصنيفه، وتناسق أجزائه ، وارتباط بعضِها ببعضٍ ، ارتباطًا وثيقًا مطَّرِدًا))[119].

وعلى الرغم ممَّا ذكرناه آنفًا من حُسْن ترتيب أجزاء الكتاب وتنسيقه ، ووضوح منهجه ، وقعَتْ في الكتاب أخطاءٌ كثيرةٌ تعقَّبَها فخر الدين قباوة في كتابه (ابن عصفور والتصريف) فعقد لها فصلاً كاملاً بعنوان (أوهام ابن عصفور في الممتع) ، وقد انحصرت هذه الأوهام في الجوانب الآتية ، التي أسهب قباوةُ في إيضاحها والتمثيل لها[120] :

أ : اضطراب وتخليط في تنسيق الكتاب وتفريعه (ص 159 ــ 168)

ب : اضطراب في الإحالة على المسائل والحجج والاستدلالات (ص 168 ــ 175)

ج : مخالفة المؤلف نفسَه في ما قرره في كثير من المسائل ، وتناقضه فيها (ص 175 ــ 199)

د : فات المؤلفَ بعضُ موضوعات الصرف[121] وموادِّه وأبنيته (ص 199 ــ 208)

هـ : وقوعه في أخطاء علمية (ص 208 ــ 228) .

عاشرًا : (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب) لأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) :

ارتشاف الضرَب هو مختصَر أبي حيان لشرحه الكبير على متن ابن مالك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) المسمَّى (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) ، ويتصف الارتشاف بالآتي :

1 ــ يُعَدُّ هذا الكتاب من أوسع كتب النحو العربي ، التي تناولَتْ مسائل الإعراب والتصريف ، جمع فيه المؤلفُ كثيرًا من مسائل الخلاف ومذاهب النحويين، وقد اعتمد السيوطي عليه وعلى مُطَوَّلِه (التذييل والتكميل) في وضع كتابه (همع الهوامع)[122]

2 ــ احتوى الكتاب على كثير من آراء النحويين الذين سبقوا أبا حيان ، وقد تناول فيه كثيرًا من آراء النحويين المغاربة الذين اتسمت دراساتُهم النحوية ، وبخاصَّةٍ الأندلسيون منهم كابن الطراوة والسهيلي ، بإعمال الفكر في بحث مسائل النحو والتصريف . لذا يُعَدُّ هذا الكتاب مثالاً للمذهب الأندلسي في دراسة النحو والصرف .

3 ــ يستشهد أبو حيان غالبًا بأشعار الطبقات الأولى الثلاث من الشعراء (الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين) وهي الطبقات التي يحتج بأشعارها جمهور النحويين ، ولكنه في الارتشاف يستشهد أحيانًا بشعر المحدَثين والمولَّدين ، كأبي تمام والمتنبي[123].

منهج أبي حيان في ترتيب موضوعات الكتاب وتبويبها :

عندما شرح أبو حيان (تسهيل الفوائد) لابن مالك ، اتَّبَع في شرحه مَسْلَكَ ابنِ مالك في الترتيب والتبويب ، ولكنه عندما اختصر هذا الشرحَ في الارتشاف سلك مسلكًا آخَرَ جديدًا لم يسبقه أحدٌ إليه من قبلُ ، كما أعلم ، وقد ذكر هو منهجَه في مقدمة الكتاب[124] وأبرزُ ملامح منهجه ، الذي لم يُسْبَقْ إليه ، كانت في تقسيم موضوعات الكتاب وترتيبها على النحو الآتي :

1 ــ حصر أبو حيان موضوعات الكتاب كلَّها في جملتينِ : الأولى في أحكام الكَلِمِ قبل التركيب ، والأخرى في أحكامها حالةَ التركيب . وقد أشار في مقدمة كتابه إلى أن كل قسم من هذين القسمينِ الرئيسينِ ربما دخله بعضُ أحكامٍ من القسم الآخَر ؛ لِعِلَّةٍ رآها مُسَوِّغَةً لذلك ، فيقول : ((وربما انجرَّ بعضٌ من أحكام هذه مع أحكام الأخرى لضرورة التصنيف، وتناسُب التأليف. وقصدتُ بذلك، يعلمُ اللهُ، تسهيلَ ما عَسُرَ إدراكُه على الطلاب، وتحصيلَ ما أرجوه في ذلك من الأجر والثواب))[125] . ويمكننا تقسيمُ أبواب الكتاب على هذه الطريقة التي ابتدعها أبو حيان في الملحق المرفق .

2 ــ بعد حصر هذه الموضوعات أخذ في تقسيمها على النحو الآتي ، الذي أوردناه مُجْمَلاً في الملحق المرفق بآخر هذه الدراسة :

2 / 1 : بدأ الكتاب بمقدمة ، تناول فيها حروفَ المعجم : عددًا ومخارجَ وصفاتٍ ، وجعل ذلك مَدخَلاً لدراسة موادِّ الكتاب وموضوعاته التي قسَّمها على الجملتينِ المذكورتينِ آنفًا . إذن بدأ كتابَه بدراسة (المادة الصوتية) ، وهذا لم يفعله أحدٌ من المؤلفين قبلَه ، على ما أعلم .

2 / 2 : بعد هذه الدراسة الصوتية ، التي تُعَدُّ مَدخَلاً لدراسة المادة الصرفية ، بدأ أبو حيان تقسيمَه للكتاب على الجملتين الرئيستينِ ، مبتدئًا بمباحث التصريف التي تُدْرَسُ فيها أحوالُ ذواتِ الكَلِمِ قبلَ التركيب ، وأحوالُ بنائِها من الحروف التي قدَّمَ دراستَها على موضوعات الكتاب .

2 / 3 : بعد انتهائه من دراسة أحوال الكَلِم قبل التركيب ، أخذ في دراسة أحوالها عند التركيب ، مبتدئًا إيَّاها بالتغيير الحاصل للكلمة عند التركيب لغير عامل نحوي ، وهذا تركيبٌ غيرُ إسنادي ، منتهيًا إلى دراسة أحوال الكَلِمِ بسبب العوامل النحوية ، وهي موضوعاتُ الإعراب النحوية التي استمرت حتى نهاية الكتاب .

إن هذا الترتيب الذي ابتدعه أبو حيان في الارتشاف يتواءم مع طبيعة دراسة اللغة عند المحدثين بمستوياتها المتدرِّجة من دراسة المستوى الصوتي (Ponology) إلى دراسة بِنْيَة الكلمات في المستوى الصرفي (Morphology) إلى دراسة نظام الجملة في مستوى التركيب النحوي (Syntax) ثم دراسة دلالات الألفاظ وعلاقاتها بدلالات السياقات التركيبية (Semantics)[126] وهو الترتيب الذي عَدَلَ عنه مَنْ سبقَ أبا حيان من النحاة ، مُسوِّغينَ ذلك بصعوبة الصرف واعتياصه ، فبُدِئَ بدراسة النحو ثم الصرف ((ليكون الارتياضُ في النحو موطِّئًا للدخول فيه ، ومُعِيْنًا على معرفة أغراضه ومَعانيه ، وعلى تصرُّف الحال))[127] .

حاديَ عشرَ: (همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية) لجلال الدين السيوطي(ت 911 هـ):

(الهمع) كما يسميه الدارسون هو شرحُ السيوطي لكتاب (جمع الجوامع) للسيوطي نفسه ، وهو أهم مؤلَّفات السيوطي النحوية ، ومن أهم مصادر الدراسة النحوية والصرفية ، وتتجلى أهمية هذا الكتاب من خلال النقاط الآتية :

1 ــ الهمع سجلٌّ حافلٌ بمسائل النحو والصرف وأحكامهما ، ومذاهب النحويين مشرقيينَ ومغربيينَ منذ عصر سيبويه حتى عصر المؤلف (القرن العاشر للهجرة) ، فقلَّما تخلو صفحة من الإشارة إلى رأي أو مذهب أو حكم لنحويٍّ ، أو لطائفة من النحويين ، أو من الإشارة إلى خلافٍ نحوي[128]

2 ــ الكتاب موسوعةٌ ضخمةٌ في شواهد العربية ، وقد اضطلع أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت 1331 هـ) بشرح هذه الشواهد ، والتعليق عليها ، وبيان مواضع الاستشهاد فيها ، في كتابه الشهير (الدرر اللوامع على همع الهوامع)

3 ــ في الكتاب مادةٌ لا يُستهان بها من القراءات القرآنية ، واللغات المختلفة ، من ذلك قوله : ((وبعض العرب يحذف إحدى يـاءَيْ (يَسْتَحْيِي)[129] إمَّا اللام أو العين ، وهي لغة تميم ، وبها قرأ ابنُ محيصن ، ورُوِيَتْ عن ابن كثير . ويَسْتَحْيِي لغةُ الحجازيين وسائر العرب))[130] وأحيانًا يذكر القراءة من غير أن ينسبها إلى قارئها ، كقوله : ((وقال الجرمي : حَذْفُ التنوين لالتقاء الساكنين مطلقًا لغةٌ ، وعليها قُرِئَ: ﴿ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ ﴾[131] ، ﴿ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾[132]))[133]

4 ــ اعتمد السيوطي ، كما ذكر في مقدمة كتابه[134] ، على نحو مائة مصدر ، وبعض هذه المصادر مفقودة من المكتبة العربية ، وبذلك حفظ لنا السيوطي في هذا الكتاب ، كما هو الحال في سائر كتبه الأخرى ، شيئًا من هذا التراث النحوي والصرفي المفقود ، وهذا يُتيح للدارسين اليوم فرصةَ الوقوف على نصوص وأحكام ومسائل وآراء نحوية وصرفية من مصادر مفقودة .

5 ــ معظم كتب النحو والصرف المتأخرة التي يرجع إليها الدارسون اليوم ، كحاشية الصبان على شرح الأشموني، وحاشية الخضري على ابن عقيل، وحواشي ياسين العليمي على شرح التصريح وعلى الألفية ، اعتمد أصحابُها في كثير من المسائل والأحكام والأقوال على ما جاء في (همع الهوامع) نقلاً أو استدلالاً[135] .

ملامح تأليف السيوطي لموضوعات الكتاب ، وترتيبه وتبويبه لها :

أوضح السيوطي منهجَه في تقسيم موضوعات الكتاب في مقدمته ، فقد جاء تقسيمه كالآتي :

1 ــ المقدِّمات : تناول فيها تعريفَ الكلمة ، وبيانَ أقسامها .

2 ــ مادة الكتاب مقسَّمَة على سبعة كتب :

2 / 1 : العُمَد : وهي المرفوعات وما شابَهَها

2 / 2 : الفَضَلات : وهي المنصوبات

2 / 3 : المجرورات ، وما حُمِلَ عليها من المجزومات

2 / 4 : العوامل في تلك الأنواع ، وهي الفعل وما أُلْحِقَ به

2 / 5 : التوابع لتلك الأنواع ، وعوارض التركيب الإعرابي ثم ذَكَرَ أن هذه الكتب الخمسة هي في (النحو)

2 / 6 : وذكر أن الكتاب السادس في الأبنية

2 / 7: والكتاب السابع في تغييرات الكَلِمِ الإفرادية، كالزيادة والحذف والإبدال والنقل والإدغام

3 ــ ختم السيوطي كتابَه بخاتمةٍ لطيفة في (الخط) وأحسبُه قد تأثر في ذلك بما أضافه ابنُ الحاجب (ت 646 هـ) إلى كتابه (الشافية) الذي جعله مخصوصًا بالتصريف ، مع خاتمةٍ في (الخط) ، فقد تناول السيوطي الموضوعاتِ أنفُسَها التي ذكرها ابنُ الحاجب في الشافية ، وهي : (أحكام الهمزة ، والفصل والوصل ، وزيادة بعض الحروف ، وحذف بعضها ، وإبدال حروف من أخرى) ولكن السيوطي زادَ على ما ذكره ابنُ الحاجب زيادةً أخرى في الخاتمة المختصة بالخط ، وهي (مبحث في رسم المصحف) و (مبحث في وضع النُّقَط) .

من العرض السابق لأقسام الكتاب يتبيَّنُ أن موضوعات التصريف ومسائله جاءت في الكتابين السادس والسابع ، وقد كان التقسيم الداخلي لهذين الكتابين بديعًا لطيفًا ، مترابطًا ترابطًا منطقيًّا ، وفيه استيعابٌ دقيق ، وإحاطةٌ شاملة بموضوعات هذا العلم ومسائله وأحكامه ، وقد استفاد السيوطي من جهود مَنْ سبقه من العلماء ، حتى جاء تنسيقه وترتيبه للمواد الداخلية لهذين الكتابين ، وكذا ترتيبه للمواد الداخلية لسائر الكتب الأخرى ، على درجة عالية من الدقة والترابط :

الكتاب السادس : في الأبنية :

قسم السيوطي أجزاء هذا الكتاب على النحو الآتي :

1 ــ أبنية الاسم المجردة : (الثلاثي والرباعي والخماسي)

2 ــ أبنية الفعل : قسَّمَ أبنيةَ الأفعال بحسب صِيَغِها (أبنية الماضي المجرد والمزيد ، أبنية المضارع ، أبنية الأمر ، أبنية المبني للمفعول)

3 ــ صِيَغ الأسماء الأخرى : تناول فيها السيوطي بقيةَ الأبنية الصرفية ، وهي : التعجب والتفضيل، أبنية المصادر ، اسم المرة واسم الهيئة ، اسم المصدر ، اسما الزمان والمكان ، بناء اسم الآلة ، بناء الصفات المشتقة (اسم الفاعل ، واسم المفعول، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة) ، أوزان ألف التأنيث المقصورة والممدودة ، المقصور والممدود من غير المؤنث ، أوزان جموع التكسير وجَمْع الجَمْع، التصغير ، المنسوب ، التقاء الساكنين ، الإمالة ، الوقف ، الابتداء)

الكتاب السابع : في التصريف :

جعله السيوطي للحديث في المسائل التصريفية التي تتغير فيها الكلمةُ من حالٍ إلى حالٍ أخرى . بدأ هذا الكتاب بتوضيح معنى التصريف ، ومعنى الاشتقاق بنوعيه الأصغر والأكبر[136] ثم أخذ في بحث مسائل التصريف وأحكامه ، وهي : (الميزان الصرفي ، وحروف الزيادة ، والحذف القياسي والشاذ ، والإبدال ، والنقل والقلب ، والإدغام) ثم ختم هذا الكتاب بالحديث في مخارج الحروف وألقابها ، جاعلاً ذلك خاتمةَ كتابه السابع ، آخرِ أبواب الهمع .

وقد علَّقَ السيوطي في المقدمة على مادة كتابه ، وعلى ترتيبه وتنسيقه لموضوعاته ومسائله بقوله : ((وهذا ترتيبٌ بديعٌ لم أُسْبَقْ إليه ، حَذَوْتُ فيه حَذْوَ

كتب الأصول ، وفي جعلها سبعةً مناسَبَةٌ لطيفةٌ، مأخوذةٌ من حديث ابنِ حِبَّانَ وغيره : إنَّ اللهَ وَتْرٌ ، يُحِبُّ الوَتْرَ ، أَما تَرَى السَّماواتِ سبعًا ، والأيامَ سبعًا ، والطوافَ سبعًا ؟))[137] ويقول في خاتمة الكتاب : ((فرُبَّما خالَفَ [أي الكتاب] غيرَه في تعبيرٍ ، أو تأخيرٍ ، أو تقديمٍ ، فظَنَّهُ مَنْ لا فِطْنَةَ لَه عُدولاً عن المنهج القديم ، وما درى أن ذلك لأمرٍ مُهِمٍّ يَستَخرِجُه النظرُ السليم))[138] .

طريقة عرض السيوطي للمادة التصريفية :

عرضَ السيوطي في الهمع المادةَ التصريفيةَ بطرائقَ شتَّى ، تختصُّ كلُّ طريقةٍ بطبيعة المادة المعروضة، فما كان بناءً احتاج إلى تمثيل ، وما كان حكمًا اقتضى الاستشهاد والاحتجاج ، وما كان مُجْمَلاً احتاج إلى شرحٍ وتوضيح ، وهكذا . ومن أهم الطرائق التي سلكها لعرض المادة التصريفية في الهمع :

1 ــ المسائل والأحكام المُجْمَلَة التي تحتاج إلى الشرح والتوضيح يتناولها على هيئة (مسائل) ، نحو قوله : (((مسألة) : تُبْنَى صيغتا التعجب وأفعل التفضيل من فعل ثلاثي ...))[139]

2 ــ بعض الأبواب التصريفية يتناولها على هيئة فصول مشروحة . فالفصل يرمز له بالرمز (ص)، والشرح يرمز له بالرمز (ش) ، كما فعل في باب التصغير ، والمنسوب ، والتقاء الساكنين[140]

3 ــ أكثر أبواب التصريف يتناولها من غير أن يجعلها مسائل أو فصولاً ، إذْ يجعل (الوزنَ) عنوانًا يَضرِب له الأمثلةَ والشروطَ المطلوبةَ لصحَّة صَوْغِه ، كما في بناء المصدر ، وبناء الصفات ، وجموع التكسير[141] لأن هذه الموازين هي التي يدور حولها الحديثُ في هذه الأبواب .

ثانيَ عشرَ : (المُزْهِر في علوم اللغة وأنواعها) لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) :

هذا الكتاب لم يضعه السيوطي في مباحث النحو أو الصرف ، وإنما وضعه في علوم اللغة العامة . جمع السيوطي مادةَ كتابه من كتب اللغويين الذين سبقوه ، ثم قام بترتيبها وتبويبها بطريقة مبتكَرَة ، وقد ذكر السيوطي في مقدمة كتابه هذا شيئًا من ذلك ، فيقول: ((هذا علمٌ شريفٌ ابتكرتُ ترتيبَه، واخترعتُ تنويعَه وتبويبَه ، وذلك في علوم اللغة وأنواعها ، وشروط أدائها وسماعها ، حاكيْتُ به علومَ الحديث في التقاسيم والأنواع ، وأتيتُ فيه بعجائبَ وغرائبَ حَسَنَةِ الإبداع . وقد كان كثيرٌ مِمَّنْ تقدَّمَ يُلِمُّ بأشياءَ من ذلك ، ويعتني في بيانها بتمهيد المسالك ، غيرَ أن هذا المجموعَ لم يَسبقني إليه سابقٌ ، ولا طَرَقَ سبيلَه قبلي طارق ، وقد سمَّيْتُه بالمُزهر في علوم اللغة))[142] .

قسَّمَ السيوطي مادةَ كتابه في خمسين نوعًا من الأنواع اللغوية : (ثمانيةٌ من حيثُ الإسناد ، وثلاثةَ عشرَ من حيثُ الألفاظ ، وثلاثةَ عشرَ من حيثُ المعنى ، وخمسةٌ من حيثُ لطائفُ اللغةِ ومُلَحُها ، وواحدٌ راجعٌ إلى حِفْظ اللغة وضَبْط مَفاريدِها ، وثمانيةٌ راجعةٌ إلى حال اللغة ورُواتِها ، وواحدٌ لمعرفة الشعر والشعراء ، والأخيرُ لمعرفة أغلاط العرب) .

أنواعُ التصريف في المُزهِر :

من تلك الأبواب الخمسين جاءت أربعةُ أبواب مختصَّةً بمسائلَ تصريفية ، ولكنَّ طريقةَ تناول السيوطي لهذه المسائل التصريفية المذكورة في الأبواب الأربعة تختلف عن طريقة تناوله لها في (همع الهوامع) ، فهو هنا يعرضها بوصفها أنواعًا من (علوم اللغة العربية) ، لا بوصفها أبوابًا من التصريف . لذا اشتملت هذه الأنواع التصريفية الأربعة على فوائد وفرائد لغوية عامة ، لا تجدها في كتب النحو والتصريف المختصَّة ، كما اشتملت على أمثلةٍ سعى السيوطي إلى استيفائها والإحاطة بها، وهذه الأنواع التصريفية الأربعة هي :

1 ــ النوع الثاني والثلاثون (معرفة الإبدال) :

بدأ السيوطي هذا النوعَ بتعريف الإبدال ، ناقلاً التعريفات ممَّنْ سبقه ، كابن فارس وأبي الطيب، ثم سرد نماذجَ الإبدال وأمثلتَه في العربية ، ناقلاً إيَّاها من كتب اللغة والنحو السابقة ، وهي ، بحسب ترتيب ورودها في المزهر : (الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم ، كتاب الإبدال ليعقوب بن السِّكِّيت ، جمهرة اللغة لابن دريد ، الفرق بين الأحرف الخمسة لابن السِّيد البطليوسي ، الصحاح للجوهري ، أمالي أبي علي القالي ، ديوان الأدب للفارابي ، أمالي ثعلب ، شروح الفصيح ومنها شرح البطليوسي وابن خالويه ، وشرح التسهيل لأبي حيان) وقد أخَّرَ ذِكْرَ بعض نماذج الإبدال الموجودة في كتاب ابن السِّكِّيت إلى النوع السابع والثلاثين ، الموسوم بـ (معرفة ما ورد بوجهينِ بحيثُ يُؤْمَنُ فيه التصحيف) .

2 ــ النوع الثالث والثلاثون (معرفة القَلْب) :

يتردد مصطلح (القلب) في كتب التصريف غالبًا بوصفه نوعًا من الإعلال ، كقلب الواو في (قَوَلَ) ألفًا لتصير (قالَ) . ولكنَّ السيوطي لم يتناول هذا النوعَ ؛ لأنه لا يدخل في أنواع علوم العربية، وإنما ذكر نوعينِ آخَرَيْنِ من القلب ، أحدُهما له صلةٌ بالتصريف :

2 / 1 : القلب في الكلمة : وهذا النوع معروفٌ في الدرس الصرفي بالقلب المكاني ، وفيه يجري تغييرُ موضع الحرف في الكلمة إلى موضعٍ آخَرَ ، نحو : جذب وجبذ ، مُكفَهِر ومُكْرَهِف ، ونحو ذلك . ولهذا النوع من القلب أثرٌ في تغيير وزن الكلمة ، فالواحدُ على زِنَةِ (فاعِل) أمَّا الحادِي الذي أصابه القلبُ فعلى زِنَةِ (عالِف) .

وقد نقل السيوطي أمثلةَ هذا النوع من آثار اللغويين السابقين من أمثال (ابن فارس ، وابن دريد ، وأبي عبيدة ، والأصمعي ، وابن الأعرابي ، وأبي عبيد القاسم بن سلاَّم ، والفارابي ، وثعلب ، والزجاجي ، والجوهري) وغيرهم .

2 / 2 : القلب في القصَّة (القلب في الجملة) نقل السيوطي هذا النوع من القلب عن ابن فارس ، ولكنه لم يضع أمثلةً له ، وإنما اكتفى بالإشارة إليه من غير تمثيل ، وهذا النوع من التغيير لا صلةَ له بالتصريف ، وإنما هو من الموضوعات اللغوية العامة . ومن أمثلته قولُك : أدخَلْتُ الخاتَمَ في إصْبَعي ، وأنت إنما تُدخِلُ إصبَعَكَ في الخاتَم ، ومثلُه : أدخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رأسي ، وعَرَضْتُ الناقةَ على الحَوْض[143] وفي مغني اللبيب أمثلة كثيرة على هذا النوع من القرآن والشعر وكلام العرب[144]

3 ــ النوع الرابع والثلاثون (معرفة النحت) :
النحت نوعٌ من الاشتقاق ، يسميه بعضُهم بالاشتقاق الكُبَّار[145] ومن أمثلته (عَبْشَمِيٌّ) منحوتاً من (عبد شمس) ، وكذلك الأفعال : بَسْمَلَ وحَوْقَلَ وحَيْعَلَ ، وغيرها من الأمثلة المعروفة لدى الدارسين . وفي هذا النوع تغييرٌ بالحذف من بِنْيَةِ الألفاظ التي يجري عليها الاشتقاقُ بالنحت ، فعلاقتُه بالتصريف قائمةٌ من هذا الوجه . وقد نقل السيوطي أمثلةَ هذا النوع من آثار اللغويين والنحويين السابقين له ، من أمثال (ابن فارس ، وابن السَّكِّيت ، والفراء ، والثعالبي ، والجوهري ، وابن دِحْيَةَ، وابن دريد ، وابن الأعرابي، وابن مالك ، وأبي حيان ، وابن فرحان) .
والملاحَظ أن الغايةَ من ذِكْرِ الأنواع الثلاثة الماضية هي حصرُ النماذج والأمثلة واستقصاؤُها ، وليس ذِكْرَ الأحكام والعلل الصرفية التي تجدها مذكورةً في كتب التصريف المختصة عند معالجة أمثلة هذه الأنواع .

4 ــ النوع الأربعون (معرفة الأشباه والنظائر) :
عقد السيوطي هذا النوعَ لمعرفة نوادر اللغة وشواردها ، وهذا بابٌ صَرْفِيٌّ صِرْفٌ ، جعله السيوطي للحديث في الآتي :
4 / 1 : أبنية الأسماء في العربية ، ثُلاثيةً ورباعيةً وخُماسيةً وسُداسيةً ، مجرَّدةً ومَزيدةً
4 / 2 : ضوابطُ واستثناءات في الأبنية (2 / 49)
4 / 3 : الأسماء المُلحَقَة في الوزن بتلك الأبنية المذكورة آنفًا
4 / 4 : المصادر والصفات المشتقة ، بأنواعها المختلفة

ولم يكن تناول السيوطي لهذه المسائل مقصودًا به بيانُ هذه الأبنية ، وشروطِ صَوْغِها ، وإنما ذَكَرَها ومثَّلَ لها ليكون ذلك مَدخَلاً لبيان ما جاء من كلام العرب على تلك الأبنية ، موضِّحًا ما يجوز من ذلك وما لا يجوز ، فالعرب أوردت على بعض الأبنية أمثلةً مخصوصةً ولم تأتِ عليها بأخرى، أو أوردت على بعض المواد اللغوية أبنيةً ولم تُورِد عليها أبنيةً أخرى ، وهذا هو الموضوع الذي يجعله بعض المؤلفين ، تحت عنوان (ليس من كلام العرب) .
لذا يقول السيوطي عند بدء حديثه في هذا النوع : ((هذا نوعٌ مُهِمٌّ ، ينبغي الاعتناءُ به ، فيه تُعْرَفُ نوادرُ اللغة وشواردُها ، ولا يقوم به إلاَّ مُضطلِعٌ بالفن ، واسعُ الاطِّلاع ، كثيرُ النظر والمراجعة . وقد ألَّفَ ابنُ خالويه كتابًا حافلاً في ثلاثة مجلدات ضخمات ، سمَّاه (كتاب ليس)[146] موضوعُه : ليس في اللغة كذا إلاَّ كذا .
وقد نقل السيوطي نماذج هذا النوع وأمثلته ، ممَّن سبقه من اللغويين ، على طريقته في هذا الكتاب جامعًا مستقصيًا النماذجَ والأمثلة . ومن ذلك قولُه : ((لم يَجِئْ (فِعِّلٌ) إلاَّ حِلِّز : وهو القصير ، وجِلِّق: موضعٌ ، وهو معرَّب ، قاله ابنُ دريد في الجمهرة ، وقال ابنُ خالويه في كتاب (ليس) : لم يأتِ على فِعِّل إلاَّ حِمِّص ، وجِلِّق ، موضعٌ وهو دمشق ، ورجلٌ حِلِّز وحِلِّزَةٌ : البخيل ...))[147] وقولُه : ((لم يَجِئْ (فَواعِلُ) جمعًا لفاعِل صفةً لمذكَّر مَنْ يعقل إلاَّ فَوارِس ، وهَوالِك، ونَواكِس))[148] وهكذا يذهب في أمثلة النوع كله .

الهوامش:

(1) ينظر : لسان العرب (صرف)

(2) سورة البقرة : الآية (164)

(3) كتاب سيبويه : 4 / 242

(4) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 23 ، وابن عصفور والتصريف : 3 ــ 5

(5) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 28 ــ 40 ، وابن عصفور والتصريف : 5 ــ 39

(6) ينظر : الصاحبي : 8 ــ 11

(7) ينظر : الفهرست : 40 ــ 41

(8) ينظر : إنباه الرواة : 1 / 4

(9) الفهرست : 41

(10) ينظر : ابن عصفور والتصريف : 10 ــ 20

(11) الاقتراح في علم أصول النحو : 130 . وينظر : بغية الوعاة : 2 / 290 ــ 292

(12) ينظر : بغية الوعاة : 2 / 291

(13) المصدر نفسه

(14)(المكتيمي) لغوي مجهولٌ ، ذكره ابن النديم في الفهرست (ص 125) قائلاً : ((من نواحي خُراسانَ ، حَسَنُ التأليف ، لا أعلَمُ على مَنْ قرأ ، ولا ما عهدُه ؟ ولَه من الكتب : فعلتُ ولأفعلتُ على حروف المعجم ، كبيرٌ في نهاية الحُسْن ، كتابُ التصاريف ، كبيرٌ أيضًا))

(15) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 30

(16) ينظر: المصدر نفسه ، وابن عصفور والتصريف: 12

(17) الفهرست : 51

(18) ابن عصفور والتصريف : 20

(19) التكملة : 3

(20) مفتاح السعادة ومصباح السيادة : 1 / 128 . وينظر : ابن عصفور والتصريف : 30

(21) ابن عصفور والتصريف : 32

(22) شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 6

(23) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 434

(24) عنوان هذا الباب في الكتاب (هذا باب المقصور والممدود) : 3 / 536 . وعند حديثه في أثناء الباب كان يطلق على المقصور مصطلح (المنقوص) ، ولهذا علَّق المحقق على هذا بقول السيرافي : ((ويُقال للمقصور أيضًا : منقوصٌ . فأمَّا قَصْرُها فهو حَبْسُها عن الهمزة بعدها، وأمَّا نُقصانُها فنُقصانُ الهمزة منها)): الهامش (1) ، ج 3 ، ص 536

(25) كتاب سيبويه : 4 / 471

(26) مجالس العلماء : 191 . في (الوافي بالوفيات : 16 / 249)

(27) الوافي بالوفيات : 16 / 249

(28) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 65

(29) سيبويه إمام النحاة : 175

(30) المنصف : 1 / 4 ــ 5

(31) الممتع في التصريف : 33

(32) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : 455

(33) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 66 ــ 67 . وينظر : المصطلح النحوي : 124 ــ 126

(34) المصطلح النحوي : 126

(35) ينظر : سيبويه إمام النحاة : 184 ــ 185

(36) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 68

(37) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : 19 ــ 20

(38) المصطلح النحوي : 87 . وينظر : سيبويه إمام النحاة : 145

(39) كتاب سيبويه : 3 / 310 ــ 311

(40) في بغية الوعاة : 2 / 229 : ((وكان المبرد يقول لمَنْ أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه : هل ركبتَ البحرَ ؟ تعظيمًا واستِصعابًا لِما فيه))

(41) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 64

(42) ينظر : كتاب سيبويه : 1 / 32 (مقدمة التحقيق)

(43) ينظر : المصدر السابق : 1 / 31

(44) ينظر : سيبويه إمام النحاة : 160 ــ 161 ، والمصطلح النحوي : 84 ــ 86 ، ومنهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : 456 ــ 457

(45) ينظر : سيبويه إمام النحاة : 171 ــ 175 ، والمصطلح النحوي : 86 ــ 86 ، 129 ــ 130

(46) ينظر : سيبويه إمام النحاة : 145
(47) ينظر : كتاب سيبويه : 4 / 245 ــ 276
(48) ينظر : المصدر السابق : 3 / 234 ــ 235
(49) ينظر : المصدر السابق : 4 / 305 ــ 307
(50) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 83
(51) المصطلح النحوي : 81
(52) ينظر : المبرد سيرته ومؤلفاته : 270 ــ 271 ، 275
(53) ينظر : إنباه الرواة : 3 / 242
(54) المقتضب : 1 / 88 (مقدمة التحقيق)
(55) وردت هذه المسائلُ الستَّ عشرةَ في الصفحات الآتية : 1 / 89 ، 92 ، 93 ، 217 ، 231 + 2 / 100 ، 247 ، 253 ، 262 ــ 264 ، 265 ــ 266 ، 276 ، 291 (مسألتان) + 3 / 157 ،161 ــ 162 + 4 / 240
(56) لا يكتفي المبرد بالإشارة إلى مخارج الحروف وصفاتها في هذه الأبواب فحسب ، فقد أشار في غيرِ موضعٍ إلى مخارج بعض الحروف أو صفاتها ، وبخاصَّةٍ في باب الهَمْــز (1 / 155 ــ وما بعدها)
(57) جاء في ج 2 ص 87 قوله : (هذا بابُ ألِفات الوصل والقطع) مُلحقًا به الأبوابَ المختصة بمواضع هذه الألفات في الأسماء والأفعال والحروف ، مع أنه ذكر في الجزء الأول بابًا سمَّاه (باب معرفة ألِفات القطع وألفات الوصل) ينظر : 1 / 80 ــ 85
(58) المبرد : سيرته ومؤلفاته : 285
(59) ينظر : المرجع السابق : 278
(60) ينظر : المرجع السابق : 293
(61) ينظر : أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية : 55 ــ 59
(62) شَرَحَ عبدُ القاهر الجرجاني (ت 471 أو 474 هــ) كتابَ التكملة في مُصنَّفه المسمَّى(المقتصد في شرح التكملة) وقد نشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ثلاثة أجزاء ، بتحقيق أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش (ط 1 ، 1428 هــ / 2007 م)
(63) ينظر : التكملة (مقدمة التحقيق) : 8
(64) ينظر : إنباه الرواة : 2 / 188 . وقد نُشِرَ للجرجاني كتابان باسم المقتصد : (المقتصد في شرح الإيضاح) في جزأين بتحقيق كاظم بحر المرجان ، نشر دار الرشيد ببغداد ، 1982 م ، وهو الشرح المختص بالجزء النحوي ، و(المقتصد في شرح التكملة) وقد أشرنا إليه آنفًا في الهامش رقم (61)
(65) ينظر : التكملة (مقدمة التحقيق) : 8
(66) التكملة : 3
(67) التكملة (مقدمة التحقيق) : 9
(68) المصدر السابق : 8 ــ 9
(69) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 31
(70) ينظر : المنصف : 1 / 173 ــ 183
(71) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 31
(72) ينظر : المقتضب (مقدمة التحقيق) : 87 ــ 88
(73) المنصف (خاتمة التحقيق) : 3 / 288
(74) ينظر : المقتضب (مقدمة التحقيق) : 87
(75) ينظر : المنصف : 2 / 340
(76) المنصف (خاتمة التحقيق) : 3 / 289
(77) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 32
(78) ينظر : المنصف : 1 / 1 ــ 6
(79) ينظر : المصدر السابق : 1 / 1
(80) المصدر نفسه
(81) ينظر : المصدر السابق : 3 / 3 ــ 93
(82) ينظر : المصدر السابق : 3 / 97 ــ 156
(83) المصدر السابق : 3 / 97
(84) المصدر السابق : 1 / 13
(85) المصدر السابق : 1 / 172
(86) ينظر : إنباه الرواة : 2 / 336
(87) ينظر : المنصف (خاتمة التحقيق) : 3 / 289
(88) ينظر : المدرسة البغدادية : 339
(89) المنصف : 1 / 246
(90) ينظر : المدرسة البغدادية : 339
(91) المنصف : 2 / 319

(92) كذا في الأصل ، ويبدو لي أن الصواب (تعرَّضَتْ لدراسة اللغة) أي تصدَّتْ لها . ينظر : المصباح المنير (عرض) : 153

(93) رواية اللغة : 297

(94) ينظر : الخصائص : 2 / 135

(95) المصدر السابق : 2 / 136 ــ 137 . وانظر بقية أمثلة الباب حتى ص 141

(96) المصدر السابق : 2 / 135

(97) ينظر : المصدر السابق : 2 / 141 ــ 147

(98) ينظر : المصدر السابق : 2 / 147 ــ 154

(99) دقائق التصريف : 13

(100) المصدر السابق : 14

(101) ينظر : المصدر السابق : 15

(102) ينظر على سبيلذ المثال: 93 ، 218 ، 221 ، 222، 223 ، 265 ، 268 ، 269

(103) ينظر : المصدر السابق : 378 ، 382

(104) المصدر السابق : 84 . والبيتُ في ديوان الهذليين : 2 / 242 . وفيه إشارةٌ إلى الرواية التي استشهد بها صاحب دقائق التصريف . وفي شرح أشعار الهذليين ص 424 : والكَهْكاهَةُ : الذي يَهابُ كلَّ شيء .

(105) سورة الأنفال : الآية (35)

(106) دقائق التصريف : 95

(107) شرح المفصل : 9 / 53

(108) هذه الأمور أوضحَها ابنُ يعيش في خطبة الكتاب . ينظر المصدر السابق : 1 / 2

(109) يستثنى من ذلك التمارين التصريفية التي لم يذكرها المصنِّف ولا الشارح ؛ لعدم جدواها في الدرس الصرفي ، فهي موضوعة للتمرنة العقلية ، والتنافس بين الأقران في مرحلة من مراحل التأليف الصرفي

(110) ليست كل الأنواع كذلك ، فاسمُ الفاعل مثلاً نوعٌ فيه مسائلُ تصريفيةٌ تختص بأوزانه وشروط صوغه وشذوذ أوزانه ، وفيه مسائلُ نحوية تختص بإعماله. ولكنَّ أكثر مباحث التصريف (كجموع التكسير وأسماء الزمان والمكان والآلة ، والمجرد والمزيد من الأفعال ، والإمالة ، والوقف ، والتقاء الساكنين ، وغيرها) هي مباحثُ تصريفيةٌ خالصةٌ لا مجالَ للنحو فيها .

(111) دُرِسَتْ مسائلُ الخلاف الصرفي في شرح المفصل في رسالة ماجستير بكلية الآداب ، جامعة بغداد ، للباحثة (أحلام خليل محمد خليل) . ينظر : الجامع للرسائل والأطاريح في الجامعات العراقية (1388 ــ 1421 هـ / 1967 ــ 2000 م) : ص 172

(112) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 30

(113) بحث ابنُ الحاجب موضوعَيِ (اسم الفاعل واسم المفعول) في (الكافية) وهو المتنُ الآخَرُ الذي وضعه ابنُ الحاجب ، وجعله مختصًّا بالنحو ، في حين جعل (الشافيةَ) لمباحث التصريف ، وقد شرح الرضيُّ الكافيةَ أيضًا . ذكرَ في الكافية اسمَ الفاعل واسمَ المفعول ؛ لأن لهما بعضَ الأحكام النحوية المتعلقة بالإعمال، لذا لم يتحدث عنهما في الشافية ، وإنما اكتفى بذكرهما فقط عندما عدَّدَ أنواعَ الأبنية التي تكون للحاجة .

(114) غير الحذف الإعلالي الذي سبق ذكرُه في باب الإعلال ، وكذا الحذف الترخيمي ، وهو غير المطرد ، في نحو يدٍ ودمٍ . (ينظر : 3 / 292 ــ 294)

(115) شرح شافية ابن الحاجب (مقدمة التحقيق) : 1 / 3

(116) الممتع في التصريف(مقدمة التحقيق): 1/ 7 ــ 8. ويُنظر قول أبي حيان في : المبدع في التصريف : 46

(117) ينظر : الممتع في التصريف : 47

(118) ينظر : ابن عصفور والتصريف : 147

(119) المصدر السابق : 148

(120) ينظر : المصدر السابق : 159 ــ 228

(121) من ذلك : تخفيف الهمز ، والإمالة ، والابتداء ، والوقف ، والتقاء الساكنين ، والمقصور والممدود ، وغيرها . ولعلَّه ترك هذه الموضوعات في الممتع ؛ لأنه تعرَّض لها في كتبه النحوية ، كالمقرَّب .

(122) ينظر : بغية الوعاة : 1 / 282

(123) ينظر : ارتشاف الضرب: 1 / 739 + 4 / 1750، 1846 ، 1900 + 5 / 2306

(124) ينظر : المصدر السابق : 3 ــ 4

(125) ينظر : المصدر السابق : 4

(126) ينظر : أسس علم اللغة : 43 ــ 45 ، والمدخل إلى علم اللغة : 10 ــ 12

(127) المنصف : 1 / 5 . ويُنظر : الممتع في التصريف : 1 / 30 ــ 31

(128) ينظر على سبيل المثال : همع الهوامع : 6 / 48 ، 123 ، 124 ، 125 ، 126

(129) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ من سورة البقرة : الآية (26)

(130) همع الهوامع : 6 / 254

(131) سورة الإخلاص : الآية (1 ــ 2)

(132) سورة يس : الآية (40)

(133) همع الهوامع : 6 / 179

(134) ينظر : المصدر السابق : 1 / 1

(135) ينظر : المصدر السابق (مقدمة التحقيق) : 1 / 11 ــ 12

(136) ينظر : المصدر السابق : 6 / 228

(137) المصدر السابق : 1 / 2 ــ 3

(138) المصدر السابق : 6 / 344

(139) المصدر السابق : 6 / 41 . وينظر كذلك : 56 ، 68 وما بعدهما

(140) ينظر : المصدر السابق : 6 / 130 وما بعدها ، 6 / 154 وما بعدها ، 6 / 176 ومابعدها

(141) ينظر : المصدر السابق : 6 / 48 وما بعدها ، 6 / 87 وما بعدها

(142) المزهر : 1 / 1

(143) ينظر : مغني اللبيب : 6 / 713

(144) ينظر : المرجع السابق : 6 / 709 ــ 718

(145) ينظر : دراسات في فقه اللغة : 243

(146) نُشِرَ الكتاب بعنوان (ليس في كلام العرب) بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار (بيروت : دار العلم للملايين ، ط2 ، 1979 م)

(147) المزهر : 2 / 62

(148) المصدر السابق : 2 / 74

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم
- ابن عصفور والتصريف ، فخر الدين قباوة ، حلب : دار الأصمعي ، ط 1 ، 1971 م
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، بغداد : مكتبة النهضة ، ط 1 ، 1965 م
- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، محمد عبد الخالق عضيمة، الرياض: مكتبة الرشد، ط 1، 1405 هـ
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العَرَب ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ، تحقيق: رجب عثمان محمد ، مراجعة : رمضان عبد التواب ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط 1 ، 1998 م
- أسس علم اللغة ، ماريو باي ، ترجمة : أحمد مختار عمر ، القاهرة : عالم الكتب ، ط 8 ، 1998 م
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) تحقيق : أحمد سليم الحمصي ، ومحمد أحمد قاسم ، جروس برس ، ط 1 ، 1988 م
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (624 هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار الكتب المصرية ، 1950 م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط 1 ، 1965 م
- التكـملة ، أبو علي الفارسي (377 هـ) تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، الرياض : جامعة الرياض / عمادة شئون المكتبات ، ط 1، 1981 م
- الجامع للرسائل والأطاريح في الجامعات العراقية (1388 ــ 1421 هـ / 1967 ــ 2000 م) ، جمع وإعداد : ابتسام مرهون الصفار ، ووليد بن أحمد الحسين ، سلسلة إصدارات الحكمة (29)، ليدز ، ط 1، 1422 هـ / 2002 م

- الخصـــائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـــ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، بغداد : دار الشئون الثقافية العامة ، ط 4 ، 1990 م
- دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط 9 ، 1981 م
- دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع للهجرة)، تحقيق : أحمد ناجي القيسي، وحاتم صالح الضامن ، وحسين تورال ، بغداد : المجمع العلمي العراقي ، 1987 م
- ديوان الهذليِّـين ، القاهرة : دار الكتب المصرية ، ط 2 ، 1995 م
- رواية اللـــغة ، عبد الحميد الشلقاني ، القاهرة : دار المعارف ، 1971 م
- سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف ، القاهرة : عالم الكتب ، ط 2 ، 1979 م
- شرح أشعار الهذليِّـين (صنعة أبي سعيد السكري ، ت 275 هـــ) ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مراجعة : محمود محمد شاكر ، القاهرة : مكتبة دار العروبة ، 1965 م
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (686 هـــ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1982 م
- شرح المفصـــل ، موفق الدين يعيش بن يعيش (ت 643 هـــ) ، القاهرة : المطبعة المنيرية
- الصاحبي في فقه اللغة وسَنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (395 هـــ)، تحقيق: أحمد صقر ، القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي
- الفهـــرست ، أبو الفرج بن النديم (ت 438 هـــ) ، تحقيق: مجموعة من المستشرقين الألمان ، بيروت : مكتبة خياط
- كتاب سيبـــويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـــ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط 3 ، 1988 م
- لسان العـــرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرَّم بن منظور (ت 711 هـــ) ، بيروت : دار صادر ، 1968 م
- المبدع في التصريف ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـــ) ، تحقيق : عبد الحميد السيد طلب ، الكويت : مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ط 1، 1982 م
- المـــبرد : سيرته ومؤلفاته ، خديجة الحديثي ، بغداد : دار الشئون الثقافية العامة ، ط 1 ، 1990 م
- مجـــالس العلماء ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337 هـــ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، الرياض : دار الرفاعي ، ط 2 ، 1983 م
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، رمضان عبد التواب ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط 2 ، 1985 م
- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ، محمود حسني محمود، بيروت : مؤسسة الرسالة، ط 1 ، 1986 م
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـــ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت : دار الفكر
- المصباح المُـــنير ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت 770 هـــ) ، بيروت : مكتبة لبنان ، 1987 م
- المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي ، الرياض : جامعة الرياض / عمادة شئون المكتبات ، 1401 هـــ / 1981 م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761 هـــ) ، تحقيق : عبد اللطيف محمد الخطيب ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، طاش كبرى زادة ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1985 م
- المقتضـــب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـــ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت : عالم الكتب

- الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (669 هـ)، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ليبيا / طرابلس : الدار العربية للكتاب ، ط 5 ، 1983 م
- المنصف في شرح تصريف المازني ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 1 ، 1954 م
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد كاظم البكاء ، بغداد : دار الشئون الثقافية العامة ، ط 1 ، 1989 م
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الكويت: دار البحوث العلمية ، 1980 م
- الوافي بالوفَيَات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، شتوتغارت : دار فرانزشتايز للنشر ، 1991 م

Introducing the most Important References of Arabic Morphology

Abdullah Saleh Ba-Bair*

Abstract

Arabic Morphology first occurred as various issues in the general books of syntax particularly in Sibaweih's book which included morphological issues but these morphological issues were not classified or well-organized. After the publication of the book of Sibaweih, a lot of books were written which included the morphological issues, their classifications, rules and examples. The researcher in the current study classified these books into three types:

1- General books of syntax such as Al-Mogtadhab (written by Al-Mubarrad), Al-Mufassal (written by Al-Zamakhshary), and Irteshaaf Al-aldharab (written by Abi-Hayaan).

2- Specialized Morphological books such as Altasreef (written by Al-Mazani) and Ibin-Jinni's explanation of this book, Shaafiah (written by Ibin-Alhaajib) and Alradhi's explanation of it and Almumtana an alsaraf (diptote) written by Ibin-Asfoor.

3- General books of language such as Al-Khasaias written by Ibin –Jinni and Al - muzher written by Al-Sayuti.

During development of morphology, its rules, chapters and subjects were improved and well organized in various ways according the authors' methodologies and purposes. In addition to this, the morphological items were presented and supported with evidences, examples, citation, justification and explanation.

Sibaweih was a pioneer in writing about morphological issues. He mentioned them while dealing with syntax and parsing. Then Al-Maazini put all these rules in a separate book that deals only with morphology. This book was explained elaborately by Ibin-Jinni in a book entitled Al-Munsif which later became one of the most reliable sources of morphology. Studying morphology was further developed byIbin Al-Haajib in his book Al-Shaafiah which was well explained and organized by Al-Radii. After that Abu-Hayian wrote Irteshaaf Al-Dharab in which he employed a new technique which had not been used before in chaptering and organizing the morphological items. He first dealt with sounds then morphology and finally syntax exactly as modern linguists do nowadays. Finally Al-Sayuti wrote Hama Al-Hawamain which the morphological issues reached theirlast stage of development regardingorder, organization and generalization. The book has a conclusion about the Arabic fonts inspired by Shaafiat Ibin Alhaajib.

As far as the general books of language are concerned, they have their own ways of presenting the morphological items and examples. In these books the explanation and justification of the morphological items is included within the description of the general characteristics of Arabic.

* Professor at Hadhramout University, College of Arts, Arabic Department